

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1542

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس 13 آب/أغسطس 2020، الساعة 10/00.

الرئيس: السيد شميم إحسان (بنغلاديش)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1542 لمؤتمر نزع السلاح.

السيدة تاتيانا فالوفيا، سيداتي وسادتي، إنه لشرف لبغلاديش أن تتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري للسفير روبرت مولر، ممثل النمسا، على جهوده الدؤوبة والناجحة لاستئناف العمل الهام للمؤتمر في خضم أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأود أيضاً أن أشكر مجموعة الرئاسة الست لدورة عام 2020 على روح تعاونها المستمر وعلى ما قدمت من إرشاد ودعم قيّمين لرئاسة بنغلاديش.

وقبل أن نمضي في جدول عملنا لهذا اليوم، أود أن تنضموا إليّ في الوقوف دقيقة صمت حداداً على الأبرياء الذين أزهقت أرواحهم وتأثرت حياتهم بالانفجار المأساوي الذي وقع في لبنان الأسبوع الماضي، وكذلك على مئات الآلاف من الأرواح التي فُقدت جراء جائحة كوفيد-19. فلتتفضلوا بالوقوف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر. وأود أن أقترح أن يكون جدول أعمالنا لجلسة هذا الصباح على النحو التالي:

أولاً، سأقدم بياني كرئيس لمؤتمر نزع السلاح بصفتي الوطنية. بعد ذلك، سنستمع لبيان الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، الممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر، السيدة تاتيانا فالوفيا. وستلي ذلك بيانات الوفود التي تود أخذ الكلمة. واسمحوا لي الآن بإلقاء بياني بصفتي الوطنية كرئيس للمؤتمر.

سيداتي وسادتي، تشرف بنغلاديش بفرصة رئاسة هذه الهيئة الموقرة، مؤتمر نزع السلاح. فهذه الرئاسة تتيح فرصة فريدة لنكرر تأكيد التزامنا بمبدأ نزع السلاح العام الكامل. وبالرغم من بعض الشكوك والقيود، أخذنا هذه المسؤولية على محمل الجد، وبذلنا قصارى جهودنا للمضي قدماً بطريقة بناءة. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتناني لكم، أنتم الدول الأعضاء، على تفهمكم وتحليكم بالمرونة، وعلى دعمكم القيم لنا.

وفي إطار جهودي من أجل تصميم خطة عمل للمؤتمر، ومن أجل ضمان شفافيته أيضاً، أجريت مشاورات ثنائية غير رسمية مكثفة مع العديد من الدول الأعضاء في الشهر الماضي. وأظنكم تعلمون أنني أوضحت بإيجاز المعلومات الأساسية عن المشاورات ونتائجها في رسالتي المؤرخة 30 تموز/يوليه 2020.

وإضافة إلى ذلك، أود تسليط الضوء على بعض النقاط الأخرى التي انبثقت عن المشاورات، وآمل في أن يعطيكم ذلك لمحة عامة عن أفكار الدول الأعضاء بشأن أنشطة المؤتمر في السنة الحالية.

فقد أعربت أغلبية ساحقة من الوفود عن تقديرها البالغ للمساعي التي اضطلعت بها مجموعة الرئاسة الست في بداية العام لوضع الصيغة النهائية لبرنامج عمل. وأوصى وفد أو وفدان ببذل مزيد من الجهود بشأن وضع برنامج عمل تحت رئاسة بنغلاديش. ومن جهة أخرى، ارتأت بلدان أخرى أن من غير الممكن تنظيم مناقشات بشأن المسائل الموضوعية، بما في ذلك برنامج العمل، نظراً للوضع الحالي الذي يشكله تحدي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وما يسمى بالقيود المالية التي تعاني منها الأمانة. وأعرب عدد من الدول الأعضاء عن رغبته في عقد أكبر عدد ممكن من الاجتماعات المواضيعية العامة لمناقشة المسائل الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال، ومن ثم تغطية بندين أو ثلاثة بنود منه على الأقل. وفُضِّل البعض الآخر بندا واحداً على غيره. وعلى عكس ذلك،

اقتُرحت وفود أخرى عدم إعطاء أي بند بعينه من بنود جدول الأعمال أو قضية أساسية من قضاياها أي أولوية على بقية البنود والقضايا الأساسية. وينبغي بالأحرى اختيار مواضيع المناقشة الموضوعية بطريقة متوازنة مع ضمان التعامل مع جميع المسائل على قدم المساواة.

وارتأتى بعض الوفود أن التطورات التي طرأت في ميدان الأمن ونزع السلاح على الصعيد العالمي على مدى الأشهر القليلة الماضية تستحق المناقشة في المؤتمر، وإلا لوجهت الانتقادات إلى المؤتمر بعدم الاضطلاع بدوره. وارتأتى بضعة وفود أنه بدلاً من التركيز على أنشطة السنة الحالية، يمكن للمؤتمر أن يناقش الأعمال التي سيضطلع بها في المستقبل، لا سيما الكيفية التي يمكن أن يبدأ بها المؤتمر أعماله في العام المقبل. وأوصت بعض الوفود بالدفع قدماً بالاقترح الأسترالي، الذي لا يزال متاحاً في شكل ورقة غير رسمية، ويدعو إلى إدخال تعديل تقني على النظام الداخلي بإدراج لغة محايدة جنسائياً. ومع ذلك، حذّر وفد أو وفدان من فتح باب المناقشة بشأن أي نوع من التعديلات على النظام الداخلي. ونظراً إلى التحديات المتعددة، اقترح عدد كبير من الوفود النظر في الطلبات بتنظيم جلسة عامة مفتوحة العضوية.

وعموماً، خرجت بانطباع أن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء لم تكن سعيدة لأن المؤتمر لم يحرز أو يشهد أي تقدم ملموس على مدى عقدين تقريباً. ونحن أيضاً نشاطر هذه الشواغل: فالجمود الذي طال أمده في المؤتمر يحبط حقاً الرغبة المشروعة للدول الأعضاء في إجراء مناقشات مستفيضة، والتفاوض بشأن القضايا الأساسية سعياً إلى تحقيق أهداف نزع السلاح.

ومن الواضح أن هناك آراءً متباينة بشأن طرق العمل ووسائله ووتيرته. ومع ذلك، لدينا تقارب كبير بشأن نقطة واحدة هي أن السلم والأمن الدوليين لا يمكن ضمانهما إلا بتحقيق أهدافنا المشتركة. ويتعين علينا الاستناد إلى حكمتنا الجماعية والتفكير معاً من أجل التوصل إلى توافق آراء واسع في هذا الصدد.

وأود أيضاً اغتنام هذه الفرصة لأذكر بأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقصفي هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية. وإننا لنشيد إشادة بالغة بضحايا قصفي هيروشيما وناغازاكي. فهاذان القصفان يذكراننا بالعواقب الحقيقية والمروعة للحرب، والإلحاح المتزايد لتحرير العالم من الأسلحة النووية، ويؤكدان أيضاً الأهمية الحيوية لعمل المؤتمر والحاجة إلى دعم هيكل نزع السلاح وتعزيزه. فلنغتتم هذه الفرصة لتجديد التزامنا بنزع السلاح الكامل.

وفي الوقت الذي لا تزال جائحة كوفيد-19 تمزق الاقتصاد العالمي، لا سيما في البلدان النامية، لا نرى حتى الآن، من عدد من البلدان، أي إشارة إلى أنها تحركت لخفض نفقاتها العسكرية. ولقد كشفت الجائحة أيضاً هشاشة كوكبنا وعدم استعدادنا لمواجهة هذه الأزمة المفاجئة والهائلة. ولعل هذا الأمر يتيح لنا السياق الذي يستحق فيه خطاب نزع السلاح مزيداً من الأهمية من أجل رسم سبيل للمضي قدماً لاستكشاف حل عالمي لحالات الطوارئ مثل كوفيد-19 وسبل التصدي لها.

وبنغلاديش، بوصفها دولة تمر بمرحلة إنمائية انتقالية، ما فتئت تدعو إلى تحويل الموارد الهائلة التي تُسخر لتكديس الأسلحة وتوجيهها إلى ضرورات التنمية الاقتصادية التي تستحقها. وإذا كان للتاريخ أي دور إرشادي، فإن الوقت قد حان للابتعاد عن ميزانيات الدفاع الطموحة والتركيز على تعزيز الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم وبناء المرونة الاقتصادية الشاملة. وبعد هذه الملاحظات، اسمحوا لي بالتوقف عند هذه النقطة ودعوة السيدة تاتيانا فالوفايا، الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح، الممثلة الشخصية للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر، إلى أخذ الكلمة.

السيدة فالوفايا (الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً. سيدي الرئيس، السفير إحسان، المندوبات الموقرات، المندوبون الموقرون، إن 2020 سنة ذكريات سنوية هامة في مجال نزع السلاح. فنحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة - رمز التعددية والتعاون الذي انبثق من رماد الحرب العالمية الثانية.

وقبل بضعة أيام، استرجعنا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقصف هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية الذي خلّف حزناً ودماراً لمئات الآلاف من الناس على مدى أجيال. وعلى نحو ما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة أمام النصب التذكاري للسلام في ناغازاكي "يجب على المجتمع الدولي أن يستوعب مجدداً أنه يستحيل كسب الحروب النووية وأن يعمل على منع اندلاعها. فثمة حاجة ملحة لوقف تآكل النظام النووي. ويجب على جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تكون في مقدمة هذه المسيرة".

ونحتفل في هذا العام أيضاً بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتظل المعاهدة حتى الآن الصك الملزم الوحيد الذي تعهدت بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف نزع السلاح في إطار معاهدة متعددة الأطراف.

وفي الوقت الذي نتطلع فيه إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، ونسترجع الأحداث التي وقعت في ناغازاكي وهيروشيما، ونحتفل بالأمم المتحدة، يجب علينا أن نفعل ذلك بغية التغلب على الحالة العالمية الراهنة المتمثلة في انعدام الأمن أو انعدام الثقة والتعاون بين الدول، وتراجع الثقة والدعم اللذين تحظى بهما المؤسسة المتعددة الأطراف نفسها التي صُممت لصون السلم والأمن العالميين. وإن استرجاعنا لهذه اللحظات البارزة من تاريخنا المشترك ليس غاية في حد ذاته، بل ينبغي أن يوفر بالأحرى زخماً لمعالجة المسائل الهامة المتعلقة بسبل المضي قدماً من أجل نزع السلاح.

وينبغي أن يولد هذا الأمر زخماً لبذل مزيد من الجهد بغية التصدي لتآكل نظام نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وينبغي أن يشجع على العمل البناء للتفاوض على صكوك قانونية عالمية جديدة، بما في ذلك هنا في مؤتمر نزع السلاح. ويتعين علينا التفكير معاً في هذه المسائل وما تعنيه بالنسبة لمؤتمرنا، الذي لا يزال منبراً استثنائياً للحوار وبناء الثقة. ولهذا السبب، يشجعني تصميمكم على استئناف اجتماعات المؤتمر، وأنا على استعداد إلى جانب الأمانة لدعم عملكم.

وبصفتي المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، اسمحوا لي أيضاً بأن أتحديث في بضع كلمات عن حالة الدعم المقدم من المكتب إلى الاجتماعات. فكما تعلمون، قمنا بتركيب معدات في عدة قاعات للسماح بعقد اجتماعات عن بعد وأخرى هجينة عندما يتعذر على المندوبين الحضور إلى جنيف. غير أن ذلك ينطوي على تكاليف باهظة. وفي الوقت نفسه، تواجه الأمانة العامة للأمم المتحدة أزمة سيولة حادة. ولئن كنا لا ندخر جهداً لتحديد سبل إعادة ترتيب الأولويات المالية وإتاحة تمويل مؤقت، فإن مكتب الأمم المتحدة في جنيف لم يتلق التمويل الكافي للعمليات العادية حتى نهاية العام، ويواجه في الوقت ذاته أيضاً نفقات غير متوقعة تتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وسن عقد في القريب العاجل جلسة إحاطة مع الدول الأعضاء في جنيف بشأن هذا الوضع والتدابير والتوقعات المستقبلية في عام 2020. وسنقدم لكم جميع المعلومات التفصيلية.

وفي الوقت نفسه، أود أن أطمئنكم بأن جميع التدابير الممكنة قد أُخذت لجعل قاعات المؤتمر مكاناً آمناً - بدءاً بتخصيص قاعات اجتماع كبيرة يكون التباعد البدني فيها ممكناً وانتهاء بطلب ارتداء الأقنعة وضمان الإمداد المستمر بالهواء النقي. ونظراً إلى أن قدرتنا على دعم الاجتماعات الهجينة

للهيئات الحكومية الدولية لا تزال محدودة، فإنني أشجعكم في ضوء ذلك على النظر في استئناف الاجتماعات الحضرية عما قريب، مما يسمح لكم بمواصلة عملكم الهام على أكمل وجه.

وإنني، بصفتي المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، مستعدة مع فريقتي في المؤسسات لتقديم أقصى قدر ممكن من الدعم للعملية الحكومية الدولية في هذا المجال البالغ الأهمية المتعلق بالسلام والأمن والمتمثل في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تبذلونها أنتم الدول الأعضاء.

وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فالوفايا على بيانك. وأود أن أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات. وكما أبلغتكم آنفاً، ستكون الجلسة العامة اليوم جلسة مفتوحة للنقاش العام دون أي جدول أعمال محدد. وأعتقد أن من شأن ذلك أن يتيح لكم المجال لعرض مواقفكم الوطنية ومعالجة التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح إن رغبت في ذلك.

وأود أيضاً الترحيب بتبادل تقييماتكم للتقدم المحرز حتى الآن في الأعمال التي باشروها مؤتمر نزع السلاح في السنة الحالية وللکیفیه التي يمكن أن يبدأ بها المؤتمر أعماله في العام المقبل.

ووفقاً لقائمة المتكلمين الموجودة أمامي، أود الآن أن أدعو لأخذ الكلمة سفير إثيوبيا، السيد كورتشو، الذي سيدلي ببيان نيابة عن مجموعة الـ 21.

السيد كورتشو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أيتها الزميلات أيها الزملاء، سيدتي المديرية العامة، سأقرأ الآن بياناً عاماً نيابة عن مجموعة الـ 21:

تود مجموعة الـ 21 التأكيد مرة أخرى أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح الذي تنبثق ولايته من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، وأود التشديد على أهمية الحفاظ عليه بتعزيز طابع هذه الهيئة ودورها وولايتها.

ويجب أن نشدد كذلك على ضرورة مضاعفة جهودنا من أجل تعزيز وتنشيط المؤتمر والحفاظ على مصداقيته من خلال استئناف العمل الموضوعي، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وتؤكد مجموعة الـ 21 مجدداً ورقة العمل التي أعدها بشأن نزع السلاح النووي، الواردة في الوثيقة CD/2168، وجميع ورقات العمل الأخرى المقدمة إلى المؤتمر في عام 2018.

ولا يزال نزع السلاح النووي على رأس أولويات المجتمع الدولي. وتعرب مجموعة الـ 21 مجدداً عن قلقها الشديد إزاء ما يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها من خطر على بقاء البشرية.

وإذ تشدد المجموعة على التزامها القوي بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد الحاجة الملحة إلى بدء مفاوضات بهذا الشأن في المؤتمر دون مزيد من التأخير. ومن أولى أولويات المؤتمر أن يبدأ قبل كل شيء المفاوضات المتعلقة ببرنامح للإزالة الكاملة للأسلحة النووية يشمل اتفاقية لحظر حيازة الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستعمالها، ويؤدي إلى إلزائها إزالة شاملة وغير تمييزية وقابلة للتحقق في إطار زمني محدد. وفي هذا السياق، تذكّر المجموعة بورقة عملها الواردة في الوثيقة CD/2168 التي تدعو إلى التعجيل ببدء المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، لا سيما بشأن اتفاقية شاملة تحظر حيازة الأسلحة النووية واستحداثها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، لأول مرة في التاريخ، عن أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي كمنطقة سلام بمناسبة انعقاد القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، المعقودة في هافانا، كوبا، يومي 28 و29 كانون الثاني/يناير 2014. ويتضمن ذلك الإعلان التزاماً من جميع دول المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالمساهمة في نزع السلاح العام الكامل. ونرجو أن تتبع هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى عن مناطق سلام في أنحاء أخرى من العالم.

وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي الذي اعتمدته مؤتمر القمة الرابع للجماعة، المعقود في كيتو، إكوادور، في 27 كانون الثاني/يناير 2016، والذي أكد من جديد، في جملة أمور، التزام الجماعة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والاستقلال السياسي، ونزع السلاح النووي بما يفضي إلى نزع سلاح عام وكامل وقابل للتحقق.

وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتا كانا السياسي الذي اعتمدته مؤتمر القمة الخامس للجماعة، المعقود في بونتا كانا بالجمهورية الدومينيكية في 25 كانون الثاني/يناير 2017. ويؤكد الإعلان مجدداً، في جملة أمور، التزام الجماعة بتحقيق الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها. وتعيد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بتوطيد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منطقة سلام، وتبرز خاصيتها المتمثلة في كونها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية على الإطلاق أنشأتها معاهدة تلاتيلولكو.

وترحب المجموعة بإحياء الذكرى الخمسين لمعاهدة تلاتيلولكو في 14 شباط/فبراير 2017 في المكسيك في إطار الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وترحب المجموعة أيضاً بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندا، الموقع في القاهرة بمصر في عام 1996. وتسعى هذه المعاهدة، التي دخلت حيز النفاذ في 15 تموز/يوليه 2009، إلى منع إقامة أجهزة نووية متفجرة، وحظر اختبار الأسلحة النووية، وإلقاء النفايات المشعة في القارة. وأنشئت المفوضية الأفريقية للطاقة النووية لغرض كفالة الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في هذه المعاهدة.

وتعيد المجموعة تأكيد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على مناصرة مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض في هذين المجالين.

وترحب المجموعة بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في 26 أيلول/سبتمبر 2013 بشأن نزع السلاح النووي، وتؤكد مجدداً قرار المتابعة المتعلق بهذه المسألة (A/RES/72/251).

وعلى نحو ما أوضح بحق الأمين العام السابق للأمم المتحدة خلال مؤتمر نزع السلاح في عام 2015، إن "اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي قد أثبت أن هذه المسألة لا تزال أولوية دولية رئيسية".

وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة بالكامل أهداف هذا القرار، وبخاصة دعوته إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، لا سيما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

وترحب المجموعة بالقرار الداعي إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي في نيويورك، في موعد يتقرر لاحقاً، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

وترحب المجموعة بإعلان 26 أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وبالاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد كل عام للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، ومن ثم إبراز الأحداث المنظمة حول العالم احتفالاً بهذا اليوم. وتدعو المجموعة الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات سنوياً للاحتفال بهذا اليوم.

وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتشير إلى تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي كلفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية وصونه، وتأمل في أن يسهم في مفاوضات نزع السلاح النووي في المؤتمر، لا سيما إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر حيازتها وتطويرها وإنتاجها واقتناءها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

وتخطط المجموعة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 تموز/يوليه 2017 في أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً لإزالتها تماماً، عملاً بقرار الجمعية العامة 258/71، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس ومن 15 حزيران/يونيه إلى 7 تموز/يوليه 2017.

وتؤكد المجموعة مجدداً أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي ملزم قانوناً وغير مشروط يضمن فعلياً للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

وتعرب المجموعة عن قلقها لأنه بالرغم من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم هذه الضمانات، وبالرغم من طلبات طال أمدها قدمتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للحصول على هذه الضمانات، لم يتحقق أي تقدم ملموس في هذا الصدد. ومما يثير المزيد من القلق أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تعرضت، تلميحاً أو تصريحاً، لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية دون اكتراث لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتدعو المجموعة أيضاً إلى بدء مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أيّاً كانت الظروف، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/68.

وتعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء ما قد يترتب على أي تفجير للسلاح النووي من قتل ودمار فوريين وعشوائيين وهائلين، ومن عواقب كارثية طويلة الأجل على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، مما يعرض حياة الأجيال في الحاضر والمستقبل للخطر. وتؤمن المجموعة بوجود أن يكون الإدراك الكامل للعواقب الكارثية التي تُخلفها الأسلحة النووية أساس كل المقاربات والجهود والالتزامات الدولية الموجهة إلى مسألة نزع السلاح النووي على أساس عملية شاملة تُشارك فيها جميع الدول.

وفي هذا السياق، تتفق المجموعة مع البيان الذي أدلى به الأمين العام السابق للأمم المتحدة في 23 أيار/مايو 2015 والذي يفيد بأن هنالك فهماً متنامياً لما يسببه أي استعمال للأسلحة النووية من عواقب إنسانية كارثية، وترحب في هذا الصدد بالمؤتمرات التي عُقدت بشأن هذه المسألة في أوغندا يومي 4 و5 آذار/مارس 2013، والمكسيك يومي 13 و14 شباط/فبراير 2014، وفيينا يومي 8 و9 كانون الأول/ديسمبر 2014. وترحب دول مجموعة الـ 21 التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

بروح النتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، الأطراف في المعاهدة، إلى تنفيذ التزامها القاطع بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، بما يُفضي إلى نزع السلاح النووي، وفقاً لما التزمت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة.

ونظراً إلى الآثار الإنسانية الكارثية والمخاطر والتهديدات غير المقبولة المرتبطة بتفجير الأسلحة النووية، فإننا سنسعى إلى التعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا الصدد، نشير إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين.

وتعرب مجموعة الـ 21 عن خيبة أملها لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بالأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وتحيط المجموعة علماً بمختلف الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، وجميع القرارات والجهود والمقترحات اللاحقة الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وتؤكد المجموعة مجدداً حاجة مؤتمر نزع السلاح الملحة إلى تنفيذ ولايته على النحو الذي حددته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وإلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل يستند إلى جدول أعماله، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة جملة أمور منها القضايا الأساسية، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وفقاً لمواد النظام الداخلي، ومن أهمها قاعدة توافق الآراء. وتشجعك المجموعة، سيدي الرئيس، على عدم ادخار أي جهد وعلى مواصلة مشاورات واسعة النطاق مع جميع وفود المؤتمر لتحقيق هذا الهدف.

وتعتقد المجموعة علاوة على ذلك أن تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يتوقف على الحاجة إلى ممارسة إرادة سياسية تراعي مصالح الأمن الجماعي لجميع الدول.

وفي الوقت الذي تعرب فيه المجموعة عن قلقها البالغ إزاء استمرار عدم توافق الآراء بشأن تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة في الوفاء بالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، فإنها تؤكد مجدداً دعمها لمسألة التعجيل بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وتعرب عن قلقها البالغ لعدم عقد هذه الدورة حتى الآن.

وترحب المجموعة بالنتائج الناجحة التي أحرزها الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي دعت إلى اجتماعه الجمعية العامة في قرارها 66/65 ومقررها 551/70، وعقد دوراته الموضوعية في عامي 2016 و2017، تحت الرئاسة القديرة للإكوادور، إذ اعتمد بتوافق الآراء توصيات بشأن أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة وجدول أعمالها، وأكد مجدداً أهمية آلية نزع السلاح القائمة في الأمم المتحدة، وتنظر في الوقت نفسه في سبل تعزيز فعاليتها وتحسينها. وترحب المجموعة بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية وعلى التوصيات الموضوعية الواردة فيه.

وتعيد مجموعة الـ 21 تأكيد أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وتنوّه بالمقرر الوارد في قرار الجمعية العامة 546/73 الذي يعهد إلى الأمين العام بعقد مؤتمر لوضع معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتهيب المجموعة بجميع الدول أن تدعم بنشاط هذا المؤتمر وأن تُسهم في إنجاحه.

وتعرب دول مجموعة الـ 21 الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن خيبة أملها وبالغ قلقها من أن ثلاث دول أطراف، من بينها دولتان تقع على عاتقهما مسؤولية خاصة بصفتها من الدول الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومن الدول المشاركة في تقديم قرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط، قد حالت دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك العملية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر في عام 1995. ومن شأن هذا الأمر أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار برمته. وتؤكد دول مجموعة الـ 21 الأطراف في المعاهدة مجدداً أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام 1995 لا يزال يشكل الأساس الذي يجب أن يستند إليه إنشاء هذه المنطقة، وأن قرار عام 1995 سيظل سارياً إلى أن يُنفذ بالكامل.

وتعرب دول مجموعة الـ 21 التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن قلقها البالغ أيضاً إزاء عدم تنفيذ قرار عام 1995، وتدعو، وفقاً للفقرة 6 من هذا القرار، جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى التعاون وبذل قصارى جهدها بغية كفالة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في أقرب الآجال، وتؤكد مجدداً أنه من واجب الدول التي شاركت في صياغة هذا القرار اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذه بالكامل دون مزيد من التأخير.

وتعرب دول مجموعة الـ 21 التي هي أطراف في المعاهدة عن قلقها البالغ لأن استمرار عدم تنفيذ قرار عام 1995، الذي يخالف المقررات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي ذي الصلة، يقوّض مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الهش لأركانها الثلاثة، بالنظر إلى أن تمديد المعاهدة إلى ما لا نهاية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد الدول الأطراف في المعاهدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ 21 مجدداً الحاجة الملحة إلى أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير، وتخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالرغم من أن من شأن عدم الاتفاق على الوثيقة الختامية أن يقوّض نظام المعاهدة، فإن الدول الأطراف في المعاهدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ 21 تشدد على استمرار سريان التزامات عام 1995 وعام 2000 وعام 2010، لا سيما التعهد الصريح بنزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً دون مزيد من التأخير.

وتُسلم المجموعة بأهمية استمرار المشاورات بشأن إمكانية توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

وتؤكد المجموعة الحاجة الملحة إلى معالجة الانقسام السائد بين انعدام التقدم في مجال نزع السلاح وزيادة التركيز على عدم الانتشار وبذل الجهود في هذا الصدد. وتهيب المجموعة بجميع الدول الأعضاء، على سبيل الأولوية، إلى التعبير عن دعمها للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار واستثمارها في ذلك بطريقة متوازنة وشاملة من خلال الدورات التدريبية وبرنامج الزمالات الذي تتيحه الأمم المتحدة على وجه الأولوية. وفي هذا السياق، تعبر المجموعة عن تقديرها لبرنامج الزمالات السنوي بشأن نزع السلاح والأمن الدولي الذي وضعته الهند في عام 2019.

وتُسلم المجموعة أيضاً بأهمية زيادة التعاون بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح بما يتماشى والقرارات التي اتخذها المؤتمر، وتواصل دعمها لتعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، تُرحّب المجموعة بعقد المنتدى المشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في 19 آذار/مارس 2015،

ومنتدى المجتمع المدني غير الرسمي الثاني في 22 حزيران/يونيه 2016، فضلاً عن حوار مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني المعقود في 17 آب/أغسطس 2018.

وشكراً على حسن إصغائكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سعادة السفير كورتشسو، على بيانك وكلماتك الطيبة. وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان السيد أوغاساوارا.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً. بداية، أود تهنيتك، سيدي الرئيس، على توليك هذه المسؤولية الهامة في هذا الوقت العصيب. وأؤكد لك دعمنا الكامل.

وأؤيد بكل صدق قرارك القاضي بعقد اجتماع اليوم في صيغة هجينة لأغراض الشمولية وبالنظر إلى الظروف الصحية الاستثنائية الراهنة. وأود أيضاً أن أشكر الأمانة على الدعم الواسع الذي قدمته إلينا طوال هذه الفترة الحافلة بالتحديات.

ونقدر بالكامل المساعي الثمينة التي اضطلعت بها مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2020، إلى جانب الرئيس الأخير لدورة عام 2019، والرئيس الأول لدورة عام 2021، لدفع عجلة عمل مؤتمر نزع السلاح قدماً، لكننا نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة التدابير المقترحة لبرنامج عمل كان من شأنه أن يمكننا من بدء مناقشات موضوعية بطريقة منظمة، وأن يُمهّد الطريق لبدء المفاوضات بشأن صكوك جديدة لنزع السلاح. ونحن، الدول الأعضاء في المؤتمر، بحاجة إلى أن نبين للعالم أن المؤتمر وثيق الصلة بمعالجة المشاكل التي تطرحها البيئة الأمنية الدولية القاسية في الوقت الراهن. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمؤتمر إجراء مناقشات موضوعية لإرساء الأساس لبدء مفاوضات نزع السلاح في المستقبل، وهي الولاية الأساسية لهذه الهيئة، بصرف النظر عن اعتماد برنامج العمل من عدمه. ولهذا السبب، ترحب اليابان بأي نهج عملية تتيح إجراء مناقشات موضوعية بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، مثل إجراء مناقشات على أساس اعتماد جدول للأنشطة.

وكان التعاون بين مجموعة الرؤساء المذكورة آنفاً، فضلاً عن تعزيز القيادة المستمدة منها، تطوراً إيجابياً هاماً في هذا العام. وعلى وجه الخصوص، رأيت أن الجهود التي بذلتها المجموعة لعرض جميع أنشطة هذا العام مفيدة. وآمل مخلصاً أن تواصل رئاسات العام المقبل هذه الممارسة الجيدة.

وكما ذكرت، سيدي الرئيس، مضت خمس وسبعون سنة على قصفي هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية. وفي هذا العام، ألقى رئيس الوزراء الياباني السيد أبي خطابه أمام النصب التذكاري للسلام في هيروشيما في 6 آب/أغسطس، وفي ناغازاكي في 9 آب/أغسطس. وأشار في خطابه إلى البيئة الأمنية الصعبة في الوقت الراهن وكذلك إلى اختلاف المواقف بين الدول بشأن مسألة نزع السلاح النووي. ودعا رئيس الوزراء السيد أبي إلى بذل مزيد من الجهود للحد من انعدام الثقة عن طريق التفاعل المشترك والحوار من أجل بناء أرضية مشتركة. وأكد في خطابه مجدداً التزامه بقيادة الجهود الدولية الرامية إلى بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية بالعمل بلا هوادة على بناء جسور بين الدول المختلفة في الآراء وحث الدول على اتخاذ إجراءات عاجلة وعلى التحاور فيما بينها.

وعلى المنوال نفسه، أود تأكيد أهمية أن يسفر المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن نتائج مجدية، لا سيما أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة. ونحن نرى أن التوصل إلى نتيجة ملموسة في ميدان نزع السلاح النووي أمرٌ ذو أهمية بالغة لنجاح المؤتمر الاستعراضي. واليابان، من جانبها، مصممة العزم على مواصلة جهودها، بل مضاعفتها، لبناء أرضية مشتركة من خلال جهودها الوطنية والجماعية.

والآن اسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز بعض المسائل المحددة التي تعلق اليابان عليها أهمية خاصة فيما يتعلق بأنشطة مؤتمر نزع السلاح - وأخص بالذكر مسألة اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومسألة الفضاء الخارجي.

ويشكل اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لبنة هامة في بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويجب علينا ممارسة إرادتنا السياسية للاستفادة من المناقشات التي دارت حتى الآن بشأن هذه المعاهدة، وبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. فالمؤتمر ناقش هذه المسألة لسنوات عديدة. وجرى معالجة المسائل المتعلقة بمكونات المعاهدة معالجة مستفيضة. وأود التذكير بأن فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أصدر، منذ عام 2014، وثيقتيهما الختاميتين بتوافق الآراء، وقدمتا توصيات وأشارا إلى العناصر المحتملة لوضع هذه المعاهدة. وعلينا أن نستفيد على أفضل نحو من هذه الوثائق القيّمة في جهودنا الإضافية بشأن هذا الموضوع.

والمسألة الثانية هي الفضاء الخارجي. فمع تزايد اعتماد البلدان على النظم الفضائية في أمنها وتنميتها الاقتصادية، أصبحت هناك حاجة ملحة متزايدة للتصدي للمخاطر التي قد تمنعنا من الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه بيئة سلمية وآمنة ومستقرة ومستدامة ومفتوحة ومتاحة للجميع. ونشدد على الحاجة إلى الشفافية وتدابير بناء الثقة، فضلاً عن تعزيز التواصل بين الجهات الفاعلة في مجال الفضاء، من أجل الحد من مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي. ونطلب إلى جميع البلدان المعنية أن تظل ملتزمة بمسؤولياتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي، وأن تتصرف بوصفها جهات فاعلة مسؤولة في الفضاء الخارجي. واليابان، من جانبها، على استعداد للاضطلاع بدور نشيط في تعزيز هذه المسألة، بما في ذلك بمناقشتها في مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي بأن أضيف، في الختام، أننا نؤيد تنظيم مناقشات بشأن الأداء الفعال لمؤتمر نزع السلاح، الذي يمكن أن ينشط عملنا في هذا المنتدى. وبالمثل، نؤيد تماماً اقتراح الرئاسة الأسترالية السابقة الداعي إلى جعل النظام الداخلي محايداً جنسانياً.

وسيكون من المهم في الاجتماعات المتبقية التعجيل بتجميع التقرير السنوي والاتفاق عليه. وباستنادنا إلى استعراض أنشطتنا في هذا العام، سيستفيد المؤتمر من مناقشة الخطط المتعلقة بأنشطة العام المقبل، مع استكشاف نقاط الالتقاء والاختلاف بشأن مختلف المواضيع، بما فيها تلك التي ذكرتها اليوم.

وفي هذا الصدد، أتطلع إلى مزيد من التوضيح من زميلائنا وزميلائنا من مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن حالة ميزانية المؤتمر. وسنرحب غاية الترحيب بأي جلسة إحاطة إعلامية تعقدها الأمانة العامة للأمم المتحدة لفائدة الدول الأعضاء في هذه الهيئة. وفي ظروف القيود المالية الراهنة جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نعرب عن امتناننا مرة أخرى لقيادة مجموعة الرؤساء التي عملت، بتعاون وثيق مع الأمانة، لتوجيهنا في عملنا وستمكننا من الوفاء بولائتنا، لا سيما اعتماد التقرير السنوي لهذا العام.

وبسبب مشاكل تقنية، أهملتُ بعض الأجزاء الواردة في بياني. لذلك، أود تقديمه في شكله الأصلي إلى الأمانة. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أهلاً وسهلاً بك سيدي السفير. وأشكرك جزيل الشكر على بيانك وكلماتك الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير كينيا.

السيد مايلو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. سيداتي وسادتي، اسمحوا لي أولاً بالتشديد على أن كينيا تؤيد البيان الذي أدلت به إثيوبيا نيابة عن مجموعة الـ 21.

أولاً وقبل كل شيء، يعرب وفد بلدي عن تهانیه الصادقة لك، سيدي الرئيس، على توليك دور رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لك دعم كينيا وتعاونها الكاملين خلال رئاستك في هذا الجزء الثالث والأخير من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020. ويثني الوفد الكيني على الجهود التي بذلها الرئيس لعقد هذه الجلسة العامة المفتوحة العضوية، بالرغم من الأوقات الصعبة التي نعيشها.

ويظل مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، بولايته الفريدة كما أقرت بذلك الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام 1978، معقلاً هاماً لا غنى عنه لصون السلم والأمن الدوليين. واسمح لي، سيدي الرئيس، بأن أعود بنا إلى الوثيقة الختامية لتلك الدورة الاستثنائية، التي تشير في الفقرة 4 إلى أن "سباق التسلح لا يقل وإنما يتزايد" وأن "اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي... أمر لا يزال عزيز المثل". وإضافة إلى ذلك، يُسلم مضمون الوثيقة الختامية بأن الميزانيات العسكرية تتزايد باستمرار وأن زيادة الأسلحة النووية، والمخزونات الكبيرة، والتكديس الهائل للأسلحة، والتنافس على التحسين النوعي للأسلحة بجميع أنواعها كلها عوامل تشكل تهديدات لا تحصى للسلم والأمن الدوليين.

وكان هذا الأمر قبل أكثر من أربعين عاماً. وتعتقد كينيا أن الوضع لا يزال كما كان، إن لم يكن قد زاد سوءاً. والواقع أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل تحديث ترساناتها النووية. ويزيد استمرار ارتفاع الإنفاق العسكري، وتزايد الشكوك في النظام الدولي لتحديد الأسلحة من حدة هذا السياق العالمي المضطرب. ويجب أن يكون هذا الواقع الصارخ، فضلاً عن الأهداف الرئيسية لنزع السلاح التي تسعى إلى ضمان بقاء الإنسان والتهديدات الجديدة المتمثلة في الجوائح وغيرها من التحديات التي تواجه البشرية، بمثابة دعوة إلى الانتباه من أجل تكثيف التقدم في إطار مؤتمر نزع السلاح نهائياً. ولهذا السبب، يكتسي الزخم الذي يدفعنا إلى المضى قدماً بمجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى.

وسيكون من الطموح جداً، وإن كان غير واقعي، أن نقنع أنفسنا بأننا قادرون على تحقيق الكثير في الوقت المتبقي لدورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام. ومع ذلك، يجب علينا مضاعفة جهودنا لتحقيق توافق الآراء في دفع العمل الهام لهذه الهيئة إلى الأمام. وقد لا نكون قادرين على تحقيق هذا الأمر حالياً، إلا أن الجهود التي بُذلت خلال الرئاسة الأسترالية واقتراح إدخال تحديثات تقنية على الأبعاد الجنسانية للنظام الداخلي جديرة بالدراسة في جو إيجابي. وكما ذكرنا خلال الجلسة العامة المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2020، نحن مقتنعون بضرورة المضى قدماً في هذه الجهود. وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد لا يكون محور تركيز مؤتمر نزع السلاح، فإن كينيا مقتنعة بأنه قد يكون مسألة يمكن أن نبنى عليها توافقاً في الآراء.

ومن المسلم به أن الجغرافية السياسية العالمية القائمة على المصالح الوطنية للدول الأعضاء تؤثر في مداولاتنا في هذه الجمعية الموقرة. فقد لاحظت كينيا التقدم المحرز في المداولات الجارية بين أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية، وهو شيء يبعثنا على التفاؤل. وإننا نرحب بالمفاوضات التي جرت في النمسا في حزيران/يونيه، وبالمحادثات التي تلتها في تموز/يوليه. ونتطلع إلى مواصلة التقدم في هذا الصدد، نظراً للمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووي. ونأمل في أن ييسر اجتماع العقول ببدية أيام أفضل لهيكل الحد من الأسلحة. ولا يزال يتناهدنا تفاؤل حذر، لكننا ندرك جيداً أن الخطابات المزروجة والالتزامات المتبادلة ستضر أكثر مما تنفع نظام الحد من الأسلحة الهش أصلاً. ولا يسع كينيا إلا أن تأمل في أن يُحتذى، في هذا السياق المتعدد

الأطراف، بما ظهر من روح التعاون والرغبة في المشاركة في الجهود الرامية إلى الحفاظ على الاتفاقات الهامة في مجال تحديد الأسلحة.

وبعد مرور خمسة وسبعين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، وتعددية الأطراف، هناك ضغط شديد على الرغبة الجماعية للدول الأعضاء في التصدي للتحديات العالمية معاً من خلال نظام قائم على القواعد. ومن المقلق جداً أن يستمر مأزق مؤتمر نزع السلاح وعجزنا عن تحقيق برنامج عملنا بتوافق الآراء. وبالرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها الرئاسة السابقة، فإن المؤتمر لا يزال عاجزاً عن الخروج من الورطة التي ابتلي بها لأكثر من عشرين عاماً. فما هو الإرث الذي نود توريثه للأجيال المقبلة؟ هل هو مستقبل يضمن، إلى حد ما، القضاء على إمكانية اندلاع حرب نووية؟ أم هو مستقبل قائم وكتيب لدرجة أنه لا ينطوي على أي أمل في التوصل إلى اتفاق ينبثق من مؤتمر نزع السلاح؟

وأنا مقتنع بأننا مسؤولون هذا الأمر تتوقف عندنا. ويجب أن نعتبر أنفسنا محظوظين جداً أن نتاح لنا فرصة إحداث الفرق الذي يضمن، إلى حد ما، عالماً أكثر أمناً لسكان كوكب الأرض البالغ عددهم 9 بلايين نسمة. ويجب علينا أن نستخدم هذه الفرصة بحكمة ولا نضيعها. وأحث جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على مضاعفة جهودنا وإظهار مرونة واستعدادٍ للتوصل إلى حل وسط، حتى تتمكن في المستقبل القريب من بدء ما كان ينبغي أن نبدأه قبل سنوات - التفاوض على معاهدات نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن، بتوافر الإرادة السياسية المطلوبة، أن تتغلب هذه الهبة الهامة التحديات التي تواجهها وتسهم إسهاماً حاسماً في السلم والأمن الدوليين، كما فعلت في الماضي.

سيدي الرئيس، لقد كان عام 2020 عاماً غير مسبوق بالنسبة للبشرية. ولم تكن ضرورة وفاء مؤتمر نزع السلاح بولايته قط أكبر مما هي عليه الآن، حيث أن بإمكان المخاطر غير المرئية الجديدة التي تهدد استقرار البشرية أن تمحو التقدم الذي احتاجت البشرية عقوداً لتحقيقه. وإلى جانب المشهد الأمني الدولي المضطرب، يقتضي هذا الأمر من هذه الهيئة الهامة أن تنهض وتنفعل أكثر بكثير مما فعلته حتى الآن، حتى تتمكن من الوفاء بولايته لمصلحة الأجيال المقبلة.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سيدي السفير على بيانك وكلماتك الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): اسمح لي في البداية أن أهنئك السيد الرئيس على توليك مسؤولية رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال هذه المرحلة الدقيقة من الجولة الأخيرة للمؤتمر. كما أود أن أعرب عن تقدير بلادي لجهود السيدة تاتيانا فالوفايا، مديرة عام مكتب الأمم المتحدة بجنيف وسكرتير مؤتمر نزع السلاح، كما أشكر سفير النمسا السيد روبرت مولر على الجهود التي قام بها خلال رئاسته الجولة الثانية للمؤتمر. وفي هذا الصدد، أود أن أعيد التأكيد على دعم حكومة بلادي المستمر لأعمال المؤتمر وجهوده البناءة الساعية لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح، ونتطلع لنجاح دورة 2020 في استعادة الدور الفعال للمؤتمر واضطلاعاً بدوره الذي طالما كان محورياً في التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وكل ما يتعلق بمجال السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس، يؤسفني القول بأن منطقة الشرق الأوسط تمر حالياً بمرحلة دقيقة وحرجة تتسم بالخطورة على المستويات كافة، حيث ما زالت المنطقة تشهد حالة غير مسبقة من تهريب شتى أنواع الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية والأصولية بغرض تقويض أمن المنطقة وتمكين الجماعات الإرهابية من السيطرة على تلك الدول واستخدام تلك الأسلحة والصواريخ لاستهداف المدنيين والبنى التحتية، إضافة إلى الإضرار بالاقتصاد العالمي من خلال تهديد الممرات المائية واستهداف المنشآت النفطية في المنطقة، والتي تمثل

عصب الاقتصاد العالمي. وهنا أود أن أشير إلى ما دار في الجلسة الماضية في مؤتمر نزع السلاح وما نتج عن جلسة مجلس الأمن التي قدّم فيها الأمين العام للأمم المتحدة تقريره يوم 30 حزيران/يونيه إلى مجلس الأمن؛ فما توصل إليه تقرير الأمين العام من دلائل وقرائن تؤكد بجلاء ضلوع النظام الإيراني المباشر ومسؤولية عن الهجمات التخريبية التي استهدفت المنشآت النفطية في بقيق وخريص شرق المملكة العربية السعودية وكذلك استهداف مطار أبها الدولي جنوب المملكة بصواريخ كروز وطائرات مسيرة من دون طيار. إن التقرير لا يترك مجالاً للشك حول نوايا إيران العدائية تجاه السعودية بشكل خاص والمنطقة العربية والعالم بشكل عام، ويكشف استمرارية هذا النظام في نهجه العدائي والتخريبي لزعة أمن المنطقة ودعمه اللوجستي والعسكري والمالي للمليشيات الإرهابية المسلحة في اليمن والعراق وسوريا ولبنان وغيرها، دون اعتبار للمواثيق الدولية والمعاهدات الدولية ومبادئ حسن الجوار.

السيد الرئيس، إن المملكة بدعوها للخبراء الدوليين والأمميين إلى المشاركة في التحقيق حول الحدث تعكس الشفافية العالية مع المجتمع الدولي والالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة كما يبرز حرصها على استقرار المنطقة وعدم الانجرار إلى ما تسعى إليه إيران من إشعال فتيل النزاع والفوضى، فقد تعرضت المملكة لقربا 1 660 هجوماً استهدف المدنيين في المملكة؛ كما يعاني المدنيون في اليمن والدول الأخرى التي يدعم النظام الإيراني مليشياتها فيها من شتى أنواع العذاب والقهر جراء قصف المدنيين وتطعيم البنى التحتية بالأسلحة الإيرانية المهربة لتلك المليشيات.

السيد الرئيس، إن المملكة قادرة بحول الله تعالى وتوفيقه على حماية نفسها وحماية شعبها إلا أننا نؤكد من هذا المنبر بأن رفع الحظر الدولي عن إيران فيما يتعلق بكافة أنواع الأسلحة سواء التقليدية أم غير التقليدية لن يفضي إلا إلى مزيد من الدمار والخراب، بل سيزيد من تأجيج حجم الصراعات في المنطقة وهي المنطقة التي عانت ملياً من التدخلات الإيرانية التخريبية.

إن المجتمع الدولي سيكون خلال الساعات القادمة على موعد حاسم ومهم سيحدد على أثره مستقبلاً جديداً لشعوب المنطقة؛ فهناك مساران اثنان، إما صون وحماية الأمن والسلم الدوليين وإما إعطاء النظام الإيراني فرصة لاقتراف مزيد من الجرائم والانتهاكات بحق شعوب المنطقة.

وبناءً عليه، تدعو المملكة كافة الدول المعنية والمجتمع الدولي إلى تمديد أحكام ملحق قرار مجلس الأمن رقم 2231 الصادر بشأن تقييد نقل الأسلحة التقليدية من وإلى إيران والذي سينتهي بتاريخ الثامن عشر من شهر أكتوبر لهذا العام؛ كما أن المملكة مع كل إجراء دولي يسهم في تكبيل أيادي إيران التخريبية في المنطقة إلى أن ينتهج النظام الإيراني، بالأفعال لا بالتصريحات، نهجاً سلبياً يقبله المجتمع الدولي وأن يترك سلوكه العدائي الغادر الذي سبب الدمار والخراب لشعوب المنطقة.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي السفير على عباراتك اللطيفة وعلى البيان الذي أدليت به لتوك. وأعطي الكلمة الآن لسفير هولندا.

السيد غابرييلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. واسمح لي بادئ ذي بدء بأن أهنيك على توليك الرئاسة. ويمكنك أن تعوّل على دعم وفد بلدي الكامل.

إن هولندا تحرص على استمرار عمل مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك خلال هذه الأوقات الصعبة، وترحب باجتماعنا اليوم. وسأركز في مداخلتي هذه على نقطتين. أولاً، أود اغتنام هذه الفرصة لتأمل الدورات السابقة قليلاً وتقديم بعض الأفكار حول الكيفية التي يمكن للمؤتمر أن يبدأ بها أعماله في العام المقبل. وثانياً، يود وفد بلدي تناول الوضع المالي للمؤتمر.

سيدي الرئيس، إن عام 2020 سيبقى بلا شك عاماً مشهوداً في ذاكرتنا جميعاً. لكن بصرف النظر عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة، التي ستؤثر على عملنا، هناك عدد من التطورات التي شهدناها المؤتمر وينبغي لنا أن نتدبرها ونتعلم منها بغية المضي قدماً في عام 2021.

وترحب هولندا ترحيباً حاراً بالتعاون الوثيق بين أعضاء مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2020، إلى جانب الرئيس الأخير لدورة عام 2019، والرئيس الأول لدورة عام 2021، مما وفر استمرارية واتساقاً كان المؤتمر في حاجة ماسة إليهما. وينبغي أن يستمر هذا التعاون والتنسيق الوثيقين بين الرؤساء في عام 2021. ولهذا السبب، نلاحظ مع التقدير أنه سبق أن انعقد أول اجتماع لرؤساء عام 2021.

وفيما يتعلق بتنظيم أعمالنا هذا العام، تأسف هولندا للغاية لأننا لم نتمكن من الاتفاق على إطار لتخطيط عملنا الموضوعي. فقد حالت خلافات بشأن جزء من مجموعة التدابير المقترحة دون إحرازنا أي تقدم بشأن المضمون خلال هذه الدورة. وهذا الأمر مؤسف بصفة خاصة، إذ أعربت وفود عديدة عن استعدادها منذ بداية الدورة لبدء العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن.

ونرى، ونحن نتدبر ملياً سبب عدم اتفاقنا على تنظيم أعمالنا، أن هناك عدداً من المسائل التي يمكن أن نتعلم منها. وفي هذا السياق، نود التذكير بورقة عملنا المعنونة "العودة إلى الأساس" الواردة في الوثيقة CD/2165، التي لا تزال ذات أهمية. ومن المؤسف أن العديد من المشاكل الرئيسية التي أشارت إليها ورقة عملنا هذه تكررت خلال دورتنا هذا العام.

ومرة أخرى، حالت الخلافات القائمة بشأن إنشاء هيئات فرعية وولاية كل منها دون عملنا الموضوعي على أي بند من بنود جدول الأعمال، نظراً لعدم الاتفاق على أي إطار لتنظيم العمل بسبب الربط بين برنامج العمل وإنشاء الهيئات الفرعية. وعلاوة على ذلك، ركزت الأسابيع الثمانية الأولى من دورتنا على المناقشات الإجرائية بدلاً من التركيز على جوهر جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، مما منعنا من الاضطلاع بالعمل الموضوعي وإحراز تقدم نحن في أمس الحاجة إليه.

ونقدم في ورقة عملنا عدداً من الاقتراحات لمعالجة هذه المشاكل. فقد أشرنا مثلاً إلى أن من الممكن ترشيد طريقة تنظيم العمل بفصل برنامج العمل عن إنشاء الهيئات الفرعية. وتمشياً مع النظام الداخلي القائم، ينبغي أن يقتصر برنامج العمل على جدول للأنشطة يستند إلى جدول الأعمال المتفق عليه في بداية الدورة. وباتباع هذا النهج، ستركز الجلسات العامة مرة أخرى على جوهر جدول أعمال المؤتمر.

وعندما يتحقق تقدم كافٍ بشأن بند من بنود جدول الأعمال أو موضوع بعينه يشمل الجدول، يمكن للمؤتمر أن ينشئ هيئة فرعية بشأن هذا البند أو ذاك الموضوع من جدول الأعمال باتخاذ قرار مستقل يوافق على ولاية الهيئة الفرعية. وسيستمر العمل الموضوعي بشأن البنود الأخرى من جدول الأعمال في إطار برنامج العمل على النحو المتفق عليه من قبل. وسيسمح ذلك للمؤتمر بإحراز تقدم حيثما أمكنه ذلك، بوتيرة تتناسب ونضج الموضوع المطروح. وهذه هي الطريقة التي ننجح بها المؤتمر في تنظيم أعماله في عقدي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

وهكذا، بعد جمود دام أكثر من عقدين من الزمن بسبب نهج "ما لا يُدرَك كله يُترك كله"، حان الوقت "للعودة إلى الأساس" وتغيير وتيرة العمل في عام 2021.

سيدي الرئيس، أود ثانياً التطرق إلى الوضع المالي للمؤتمر. فلقد أخذ وفد بلدي علماً بورقة المعلومات المقدمة في 23 تموز/يوليه التي يود وفد بلدي طرح عددٍ من الأسئلة بشأنها. ويساور هولندا القلق بوجه خاص إزاء انعدام شفافية التكاليف وتخصيص الأموال للجلسات العامة للمؤتمر. ونفهم من

الرسالة أن القيود المفروضة على عدد الاجتماعات التي يمكن عقدها في المؤتمر هذا العام، بالرغم من الإلغاء غير المتوقع للعديد من الاجتماعات بسبب جائحة كوفيد-19، ترجع إلى شح الموارد على المستوى العام لميزانية الأمم المتحدة. وقد ترتبت أيضاً على التكاليف الإضافية للاستعانة بخدمات *إنتيربريفاي للترجمة الشفوية* (Interprefy) لإتاحة مشاركة الوفود عن بعد جراء جائحة كوفيد-19 ضغوطاً على الميزانية الإجمالية المتاحة.

ومع ذلك، سنكون ممتنين للأمانة العامة للأمم المتحدة إن هي قدمت لنا مزيداً من التفاصيل عن المبلغ الذي كلفته خدمات *إنتيربريفاي* للمؤتمر، والطريقة التي حددت بها الأولويات عند تخصيص مكتب الأمم المتحدة في جنيف لميزانية إدارة المؤتمرات فيما يتعلق بالهيئات المختلفة التي تتلقى خدمات المكتب. ونسأل أيضاً عن سبب إبلاغ الدول الأعضاء بشح الموارد في وقت متأخر من العام لا يمكن فيه القيام بأي محاولة للتخفيف، أو اتخاذ أي خيارات أو إجراء أي مناقشات داخلية مع زميلائنا وزملائنا في اللجنة الخامسة. ويبدو وكأننا وضعنا أمام أمر واقع، ونود التأكيد أن الدول الأعضاء هي التي تقرر عدد المرات التي نعقد فيها اجتماعاتنا. وفي حال وجود قيود مالية، يجب أن نكون على علم بذلك في الوقت المناسب ثم نتخذ قراراً بشأن الوضع الناشئ. وأخيراً، نود التأكيد أنه لا يمكن أن تكون هناك أي ترابعية هرمية بين مختلف المنتديات في جنيف. ونأمل أن تكون الأمانة العامة للأمم المتحدة في وضع يمكنها من تقديم مزيد من التوضيحات بغية تفادي هذه الحالة في عام 2021.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سعادة السفير، على بيانك وكلماتك الطيبة. ولدينا الآن السفير روبرت وود من الولايات المتحدة الأمريكية الذي سيتصل بنا عن بعد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية) (عن طريق التواصل بالفيديو): شكراً سيدي الرئيس. واسمح لي نيابة عن الولايات المتحدة بتهنئتك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وفي هذه الأوقات غير المسبوقة، نعتمد أكثر من أي وقت مضى على قيادة حكيمة لإرشادنا على طريق المهام الهامة التي تنتظرنا. ندرك أن هذا الأمر يلقي ضغطاً لا يُستهان به عليك وعلى البعثة البيلاروسية التي تتولى الرئاسة النهائية للمؤتمر في دورة عام 2020، لكننا على يقين من أننا في أيادٍ أمينة. واعلم أننا ندعمك.

وفي الوقت الذي نتطلع لما هو قادم ونحن في منتصف أيلول/سبتمبر، تتحمل هذه الهيئة مسؤوليتين هما: وضع تقرير عام 2020 في صيغته النهائية وإعداد مشروع قرار للجنة الأولى لإحالة التقرير السنوي للمؤتمر إلى الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. ويجب إنجاز هاتين المهمتين في عدد محدود من الاجتماعات المهجينة، في الوقت الذي يواصل فيه العالم التصدي لجائحة عالمية تسببت حتى الآن في وفاة أكثر من 700 000 شخص، وإصابة أكثر من 20 مليون شخص.

ولأسباب تتعلق بالصحة والسلامة، في الوقت الذي نواجه فيه خطر الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمي، يحثنا وفد بلدي على عقد أقل عدد ممكن من الاجتماعات حضورياً. وللحد من اجتماعاتنا الحضرية وإنجاز هاتين المهمتين في آن واحد، يتعين إيجاد حلول وسط وتقديم تنازلات وتوخي قدر من المرونة. وعلينا أن نكون واقعيين وعمليين إن أردنا النجاح في ظل هذه الظروف غير المسبوقة. وعلى هذا الأساس، يوصي وفد بلدي بشدة بأن نتابع هدف وضع تقرير تقني وقرار للمؤتمر يكونان في أدنى الحدود الممكنة، مع تفادي أي تعقيدات تثير الجدل بلا مبرر، ونعتمد عليها عن طريق إجراء عدم الاعتراض.

وببساطة، ليس الآن وقت معالجة المسائل الموضوعية الراسخة أو المستعصية. وإنما، إذ نطمح إلى إيجاد لقاح وتحسين العلاجات والنجاح في احتواء الفيروس في عام 2021، ومجدونا الأمل في أن نستأنف عملنا من حيث توقفنا في آذار/مارس 2020. وعلينا ألا ننسى أن المؤتمر اقترب كثيراً من اعتماد برنامج عمل هذا العام، ويتطلع وفد بلدي إلى بعث الروح مجدداً في ذلك الزخم عندما يصبح الوقت مناسباً.

وحتى ذلك الحين، يتفق وفد بلدي سيدي الرئيس مع بيانك الذي أدليت به في 30 تموز/يوليه وأكدت فيه أن خطاب نزع السلاح لم يفقد أهميته على الرغم من أن المؤتمر قد يكون توقف أساساً بسبب الجائحة. والواقع أن المناقشات بين الولايات المتحدة وروسيا في هذا المجال لا تزال جارية. فقد أجرى المبعوث الرئاسي الخاص المعني بتحديد الأسلحة، السفير مارشال بيلينغسلي، ونائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، مباحثات مثمرة في حزيران/يونيه بشأن مستقبل تحديد الأسلحة، تلتها اجتماعات الفريق العامل في تموز/يوليه بشأن المواضيع المتفق عليها بين الطرفين والمتعلقة بمستقبل تحديد الأسلحة. وفي الوقت نفسه، نُظم، في 27 تموز/يوليه، تبادل للمعلومات بشأن الأمن الفضائي شارك فيه كبار الخبراء المدنيين والعسكريين الأمريكيين ذوي الخبرة في مجالي السياسة الفضائية والتشغيلية مع نظرائهم الروس في أول حوار ثنائي بشأن الفضاء منذ سبع سنوات. وتبادل الجانبان وجهات النظر حول التهديدات والسياسات والاستراتيجيات والعقائد الفضائية الحالية والمستقبلية، وناقشا جدول الأعمال الاستشاري الرامي إلى تعزيز الأنشطة الآمنة والمهنية والمستدامة في الفضاء. وبالقدر نفسه من الأهمية، شمل الاجتماع أكثر من يومين كاملين من المناقشات المفصلة لتحديد الخيارات المتعلقة بتحديد الأسلحة الثلاثية الأطراف في المستقبل.

وإضافة إلى ذلك، تعمل الولايات المتحدة افتراضياً مع أعضاء آخرين في الفريق العامل المعني بتهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي من أجل النهوض بمحاور غير رسمي وصريح بشأن تحسين البيئة الأمنية لتيسير التقدم نحو نزع السلاح النووي. وقد وضع الفريق العامل برامج عمل لأفرقة الفرعية الثلاثة، ويعتزم بدء مناقشات موضوعية في الشهر المقبل.

وسيرأس السفير بيلينغسلي مرة أخرى في الأسبوع المقبل وفداً من الولايات المتحدة للاجتماع بنظرنا الروس من أجل دفع عجلة التقدم المحرز بالفعل في مناقشات فريق الخبراء العامل. ونأمل في أن نحقق تفاهماً أكبر بين جانبينا بشأن عدد من المسائل. ومن أجل تحقيق اتفاق شامل بشأن مستقبل تحديد الأسلحة النووية، ينبغي لجمهورية الصين الشعبية، بطبيعة الحال، أن تظهر شفافية ورغبة في الحد من خطر سباق التسلح النووي المزعزع للاستقرار، وذلك بإحضار مسؤوليها العسكريين والدبلوماسيين إلى طاولة المفاوضات لإجراء محادثات ذات مغزى. وحتى هذه المرحلة، ترفض بيجين منذ عقود تبادل أي معلومات هامة عن خططها أو قدراتها أو نواياها فيما يتعلق بتحركاتها نحو ثلوث وسائل الإيصال، ووضع "الإطلاق فور الإنذار"، واستكشاف الأسلحة النووية المنخفضة القوة. فالصين ملزمة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي.

وقد وجهت الولايات المتحدة دعوة مفتوحة إلى جمهورية الصين الشعبية للانضمام إلى المناقشات الثلاثية الأطراف بشأن الحد من الأسلحة والحد من المخاطر، وأوضحت ضرورة أن تواصل البلدان الثلاثة جميعها مفاوضات تحديد الأسلحة بحسن نية. وحتى الآن، رفضت الصين رفضاً قاطعاً أي دعوة من الولايات المتحدة لتوفير مزيد من الوضوح والشفافية في عقيدتها النووية وأنشطتها النووية ذات الصلة. وفي الواقع، تواصل الصين سعيها إلى توسيع ترسانتها النووية، الأمر الذي سيزيد من حدة التوترات النووية بدلاً من التقليل منها، ويهدد بالتحفيز على سباق تسلح جديد وغير ضروري ومزعزع

للاستقرار بين أكبر القوى النووية الثلاث على وجه الأرض. ومن غير المرجح أيضاً أن تقف الدول الأخرى المسلحة نووياً، مثل الهند وباكستان، مكتوفة الأيدي في وجه التعزيز النووي الصيني غير المقيد بالمرّة. وكما قال الرئيس ترامب مؤخراً: "إن الصين تحقق ارتفاعاً قوياً" في تعزيز أسلحتها النووية. وسوف تضاعف الصين على الأقل حجم ترسانتها النووية بنهاية العقد. وهذا هو أسرع توسع وتنويع لترسانة الصين النووية في تاريخها، وهو أمر يبعث على مزيد من القلق عندما يُنظر إليه في سياق الإجراءات الأخرى التي تتخذها الصين. وتناول وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد بومبيو، في خطاب ألقاه مؤخراً في كاليفورنيا، مخططات الحزب الشيوعي الصيني للهيمنة - بدءاً بمطالبات الحزب غير القانونية بالموارد البحرية في معظم أنحاء بحر الصين الجنوبي، وحملته البلطجية للسيطرة عليها، وانتهاءً بجيش صيني يزداد قوة وتهديداً لأنه لا يزال دون رادع.

وتقر الولايات المتحدة بأن جميع الأطراف في اتفاقات تحديد الأسلحة في المستقبل ستطرح وجهات نظر وأهدافاً مختلفة على طاولة المفاوضات، وستكون بينها خلافات بالتأكيد، لكننا واثقون من أنه يمكن حلها بالمفاوضات بحسن نية. لقد حان الوقت للحوار والدبلوماسية بين أكبر القوى النووية الثلاث بشأن كيفية منع حدوث سباق تسلح جديد. وكل دولة، بوصفها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملزمة بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي.

وإن كانت الصين تريد أن تدعي أنها دولة مسؤولة، فإن عليها أن تتصرف كذلك. ومن ضمن هذه المسؤوليات، يجب على الصين أن تشارك بشكل هادف في تحديد الأسلحة النووية. ونظراً إلى أن هذه المسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، ينبغي لكل دولة عضو في مؤتمر نزع السلاح - بل كل دولة على وجه الأرض سيدي الرئيس - أن تصر على مشاركة الصين في تحديد الأسلحة النووية، والتحلي بالشفافية وبناء الثقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي دون مزيد من التأخير.

وعند مناقشة المسائل الأمنية الجارية التي لم تخفّ حدتها في أثناء أزمة كوفيد-19، سأكون مهماً إن أغفلت إثارة مسألة استمرار إيران في سلوكها المزعزع للاستقرار. فبرامج إيران النووية والعسكرية وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وتتمتع إيران، منذ شهور، زيارة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وترفض الإجابة على أسئلة الوكالة بشأن المواد والأنشطة النووية غير المعلنة المحتملة. وفي حزيران/يونيه، اعتمد مجلس محافظي الوكالة قراراً يدعو إيران إلى التعاون مع الوكالة دون مزيد من التأخير. وبناء على ذلك، أوضح المجتمع الدولي أن تعاون إيران الكامل والشفاف مع الوكالة هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. وتقتضي اتفاقات الضمانات الخاصة بإيران أن تعلن هذه الأخيرة للوكالة عن المواد النووية والأنشطة المتصلة بها، وتتيح لمفتشيها إمكانية التحقق من ذلك. وسيكون في تعمد إيران عدم الإعلان عن هذه المواد النووية أو إتاحة إمكانية الوصول إليها عند الاقتضاء انتهاكاً واضحاً لاتفاق الضمانات الذي تشترطه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويشكل استمرار إيران في التأخير أو الإنكار أو الخداع فيما يتعلق بعمل التحقق النووي الأساسي الذي تقوم به الوكالة مصدر قلق شديد وسيزيد من عزلة النظام الإيراني. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بحرمان إيران من أي وسيلة للحصول على سلاح نووي. وفي ضوء برنامج إيران السابق للأسلحة النووية، من الضروري أن تثبت إيران على نحو يمكن التحقق منه أنها تخلت نهائياً عن كل هذه الأعمال. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بوضوح وبصوت واحد للقول إن: التعاون الكامل والشفاف مع الوكالة والامتنثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هما السبيل الوحيد أمام إيران.

سيدي الرئيس، من الواضح أن العالم لا يزال يواجه تحديات كبيرة. فالتحديات التي يتعرض لها السلم والأمن العالميان لم تخف تحت شبح جائحة كوفيد-19 المضنية. وللمؤتمر دورٌ ينبغي له أن يضطلع به، ووفد بلدي يتطلع إلى استئناف جهوده هنا في جنيف عندما يصبح الوقت مناسباً.

وفي غضون ذلك، نلتزم بإنجاز المهام التي بين أيدينا، ونحثك على النظر في اعتماد تقرير تقني وقرار في حدودهما الدنيا، يُعتمدان بإجراء عدم الاعتراض. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، سعادة السفير وود، على بيانك وكلماتك الطيبة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، السيد بيلز.

السيد بيلز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. واسمح لي في البداية بأن أهنئك بتولييك مهامك في هذه الظروف. ويؤيد وفد بلدنا نهجك الذي أعطيت عنه فكرة عامة في رسالتك المؤرخة 30 تموز/يوليه تأييداً تاماً.

لقد كان عام 2020 عاماً استثنائياً في تاريخ مؤتمر نزع السلاح، ليس بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فحسب، ولكن أيضاً بسبب عدم قدرة المؤتمر على الاتفاق على خريطة طريق معقولة لهذا العام. لهذا يتعين علينا أن نتجنب وضع سابقة سلبية أخرى للمستقبل، لأننا بحاجة إلى التأكد من عودة هذه الهيئة الموقرة إلى العمل، كما شدد بالفعل العديد من المتكلمين السابقين. وعلينا أن نفعل ذلك على الأقل من خلال إنهاء هذه الدورة بسلسلة باعتماد تقرير سنوي - ونحن أيضاً نؤيد اعتماد تقرير تقني يركز على المسائل الضرورية للعودة بنا إلى العمل في العام المقبل. لكن فعل ذلك يستوجب منا أن نتأكد من حصول المؤتمر على الوقت والإطار المناسب للاجتماع وإجراء المناقشات دون قيود لا مسوغ لها. وأشكر الأمانة العامة للمؤتمر على ملاحظاتها في هذا السياق، وأود أن أشدد على ضرورة الشفافية الكاملة والمتواصلة في هذا الصدد. ونتطلع كثيراً إلى الاجتماع المعلن عنه بشأن المسائل المالية، الذي نأمل أن يوفر مزيداً من الوضوح. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً السيد بيلز. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة سالي مانسفيلد من أستراليا.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. ونشكر كذلك الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح، السيدة فالوفايا، على حضورها ودعمها. سعادة السفير إحسان، اسمح لي بأن أهنئك أيضاً بتولييك رئاسة المؤتمر، وأن أكرر دعم أستراليا لك ولفريقك.

إن عقد أي نوع من الاجتماعات في زمن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يشكل تحدياً حقاً؛ لذلك أود أن أشكر فريق بنغلاديش وأمانة المؤتمر على العمل الذي بذلناه للسماح لنا بالاجتماع بعد عطلة الصيف، إلى جانب العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة في جنيف، كي تتمكن من حماية صحة الجميع وسلامتهم.

إن أستراليا فخورة بكونها جزءاً من مجموعة الرؤساء الستة لدورة عام 2020، إلى جانب الرئيس الأخير لدورة عام 2019 والرئيس الأول لدورة عام 2021، ويسعدنا أن نرى هذا التعاون مستمرًا في ظل رئاستك. وكان توثيق التنسيق بين مجموعة الرؤساء تلك إحدى السمات الإيجابية للمؤتمر هذا العام؛ لذلك يسرنا أن نتواصل هذه الاستمرارية والشفافية مع الرؤساء الستة لدورة عام 2021.

لكن، إن نظرنا إلى الوراء هذا العام، فإنه سيكون بالطبع عاماً تأثر كثيراً بجائحة كوفيد-19. غير أنني أود أن أذكر بالجهود الإيجابية حقاً التي بذلتها الجزائر والأرجنتين قبل الحجر لوضع برنامج عمل.

وكان التشاور والتضامن بين الرؤساء الستة لهذا العام حاسمين في المقترحات الشاملة الرامية إلى دفع عمل هذه الهيئة قدماً؛ ونتمنى لرؤساء العام المقبل الستة كل التوفيق في جهودهم المهادفة إلى الاتفاق على برنامج عمل وإجراء مناقشات موضوعية.

وكان اجتماع المجتمع المدني الذي عقد برئاسة النمسا من أبرز الملامح الأخرى. وكما سبق أن ذكرت في بياني عندما اجتمعنا آخر مرة في حزيران/يونيه، أثناء الرئاسة الأسترالية، إننا دعونا مندوبي المؤتمر إلى تبادل وجهات نظرهم في أولويات المؤتمر ودوره، وسبل الخروج من الطريق المسدود، وكيف يمكننا أن نصبح فعالين. وعلق كثيرون منكم بالقول إن وجهات النظر والأولويات التي أعرب عنها خلال رئاستنا ستكون أساساً جيداً للعمل في المستقبل. وإننا نرحب بهذا التقييم الإيجابي لمشاوراتنا ترحيباً حاراً؛ وقد حولنا البيان إلى ورقة عمل يسرنا أن نراها مرفقة بتقرير المؤتمر لهذا العام.

وسنقدم أيضاً ورقة عن مقترحنا الداعي إلى جعل النظام الداخلي للمؤتمر محايداً جنسانياً، ونطلب أن يرفق هذا المقترح أيضاً بتقرير هذا العام. وأشكر أيضاً الوفود التي أعربت عن دعمها هذا المقترح. فذلك يعبر عن قيمة التنوع والمساواة في المؤتمر. ونحن على استعداد لمساعدة الرؤساء الستة في العام المقبل على جعل هذا الإصلاح البسيط حقيقة واقعة.

وعن عام 2021، نرى من المفيد مواصلة الحديث في كيفية تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من هذه الهيئة. وتشمل بعض المجالات التي نود أن نشهد فيها تقدماً الحد من المخاطر النووية، لا سيما بالنظر إلى عدم التيقن من تأخر المؤتمر الاستعراضي. ونعتقد أن الوقت قد حان تماماً لأن يكون مؤتمر نزع السلاح جاداً في المساهمة في وضع مجموعة من التدابير العملية للحد من المخاطر النووية. ويمثل عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في هذا المجال نقطة مرجعية ممتازة.

ونرى أن المجال الآخر الذي يستحق النظر فيه هو وضع صكوك أكثر ليونة مثل مدونات قواعد السلوك أو تدابير أخرى لبناء الثقة بشأن التحقق أو الفضاء الخارجي. والشفافية بخصوص الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي تستحق هذا الاهتمام، وينبغي أن تكون أولوية على المدى القريب لأن عدداً متزايداً من البلدان بدأ ينخرط في ميدان الفضاء.

والنقطة الأخيرة التي سأتطرق إليها هي التأكيد على أن الأمر راجع إلينا جميعاً لنقرر ما إذا كان ينبغي أن نمضي قدماً، وما هي أفضل طريقة للقيام بذلك، إذ إن مناخ الأمن الدولي الصعب يتطلب من المؤتمر أن يستعيد أهميته.

وتتطلع أستراليا إلى العمل مع كل واحد منكم لتلبية هذا الطلب. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سعادة السفارة على بيانك وكلماتك الطيبة الموجهة إلى الرئيس. والآن لدينا الاتحاد الروسي. فأعطي الكلمة للسيد أندري بيلوسوف.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شكراً سيدي الرئيس. أود أن أهنئك بتوليک الرئاسة، وأشكرك والأمانة على كل ما بذلتموه من جهد أتاح لنا الاجتماع في هذه القاعة اليوم. ويرحب وفد بلدنا بفرصة الاجتماع مرة أخرى في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح. ولأسباب عدة، تشمل القيود المالية وأسلوب العمل الجديد في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة، نحن مضطرون إلى الاجتماع بطريقة هجينة، الأمر الذي لا يسمح لنا للأسف بالتمتع الكامل بكل مزايا العمل الدبلوماسي، مثل المحادثات الودية في الممرات أو حول فئجان قهوة. ونود بالطبع أن يستأنف مؤتمرنا أعماله بالكامل وأن يعقد اجتماعات "تقليدية" تشمل مناقشات - أو مفاوضات، وهذا أفضل - بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر.

وفي جلستنا الأخيرة، المعقودة في 30 حزيران/يونيه، اقترح وفد بلدنا أن ننظر في الأفكار التي تقوم عليها أو، بالأحرى، ينبغي أن يقوم عليها نهجنا لضمان الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي. ولن أكرر ما قلته، لكنني سأشدد فقط على أننا نرى أن الوضع الراهن لتحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها لا يلبي كثيراً من المطالب المنشودة. وإن إطار القانون الدولي، الذي أنشئ بهذه الصعوبة على مدى عقود من الزمن والذي شكل أساس جهود المجتمع الدولي لحل القضايا في هذا المجال، يواجه تحديات لم يسبق لها مثيل. وإن الاتجاه المدمر نحو نشر ادعاءات لا أساس لها بشأن عدم امتثال الدول، المفترض، التزاماتها التعاهدية لا يؤدي إلا إلى تفاقم حالة الأزمة في مجال تحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها.

وأود في هذا المضممار أن أقول إن روسيا أوفت بالتزاماتها بموجب الاتفاقات التي هي طرف فيها وستواصل ذلك في المستقبل. ومن المؤسف أن عدد هذه الاتفاقات أخذ في التقلص. وهذا ليس خطأ روسيا. فلطالما كان الركن الراسخ الذي لا يتزعزع، الذي هو *العقد شريعة المتعاقدين*، المبدأ الأساس في السياسة الخارجية الروسية. ويوصى بأن يقرأ المهتمون بتقييمنا امتثال الاتفاقات المتصلة بتحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها تعليقات وزارة الشؤون الخارجية الروسية في هذا الموضوع، وهي متاحة باللغة الإنكليزية على الموقع الشبكي للبعثة الدائمة.

ونحن لا نكتفي بدعم الحفاظ على الأساس القانوني الدولي القائم لتحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها وتوطيده، بل إننا مستعدون أيضاً للمشاركة في العمل المتعدد الأطراف لتحسينه، بسبل منها صياغة اتفاقات جديدة. ونود أيضاً أن نشدد على أن فعالية هذه الاتفاقات واستدامتها لن تكون مضمونة إلا إذا كانت تجسد المصالح الأمنية لجميع الدول المشاركة دون استثناء وكانت نتيجة رغبة حقيقية في التوصل إلى ترتيبات مقبولة. ولن نسأم من تكرار أن توافق الآراء هو أهم عامل في ضمان الاستدامة الوظيفية للمعاهدات والاتفاقات، خاصة في مجال حساس مثل تحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها.

وبطبيعة الحال، لا يوجد سبيل سريع وسهل لحل مجمل القضايا التي تراكمت في ميدان الأمن الدولي. ولا يمكن تحقيق نتائج طويلة الأجل إلا من خلال العمل المضني والصارم الذي يهدف إلى فهم بعضنا مواقف بعض فهماً أفضل، وبناء الثقة تدريجياً. ويمكن للأفكار البناءة التي توحد المجتمع الدولي بدلاً من أن تفرقه أن تؤدي دوراً رئيساً في هذا الباب.

ولا يمكن ظهور هذه الأفكار إلا عند وجود حوار حقيقي بين جميع الدول المهتمة على قدم المساواة. ولا يزال المؤتمر أحد المنتديات الرائدة التي تستوفي هذه المعايير بفضل ولايته الخاصة التي لا تسمح بتوليد أفكار جديدة فحسب، بل أيضاً بإعمالها في شكل اتفاقات فعلية ملزمة قانوناً.

ونعتقد اعتقاداً صادقاً، وستتفق معي الأغلبية الساحقة من الوفود، أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لديها كل الأدوات التي تحتاج إليها لدراسة وحل القضايا المرتبطة بتحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها والحفاظ على الأمن الدولي. وأعني أولاً وقبل كل شيء المنتديات ذات الصلة في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. فهي تشكل كلاً لا يتجزأ من حيث تحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة التي أكدتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وهي يكمل بعضها بعضاً بسلسلة، وتفي بالمهام المحددة لها، سواء كانت تداولية (كما هي حال اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة) أو تفاوضية (كما هو المقصود للمؤتمر).

إن إمكانات هذه المنتديات في سياق الولايات التي أنيطت بها لم تُستنفد إلى حد بعيد؛ والشئ الرئيس هو الاستفادة منها استفادة تامة. وهذا في الواقع هو جوهر الالتزام الواقع علينا جميعاً.

نعم، هناك بعض الصعوبات الذاتية والموضوعية التي تمنع الآلية من العمل بفعالية كما ينبغي؛ لكن هذا لا يعني أن علينا أن نرفضها ونستحدث صيغاً جديدة قد تبدو في البداية مصممة لتكملتها بينما هي في الواقع تهدف إلى الحلول محلها كلياً. وقد يبدو إنشاء أفرقة مختصة تضم جهات شريكة تحمل "نفس" الأفكار أبسط الحلول للقضايا الصعبة وأكثرها بداهة، ومن ثم أكثرها إغراءً. غير أن هذا النهج لن يكون له أثر يذكر في الأجل الطويل لأنه ليس شاملاً ويبدو من المرجح جداً أن يؤدي إلى مزيد من الانقسامات بين الدول بشأن مسائل الأمن العالمي الحيوية، مثل منع نشوب حرب نووية وتجنب حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولا تؤدي هذه المبادرات إلا إلى تقسيم اهتمام المجتمع الدولي بين مسائل عديدة، أحياناً ذات أهمية ثانوية، بدلاً من تركيزها على أهم القضايا.

ونعتقد أن جدول أعمال المؤتمر، الذي أُقِرَّ منذ عقود عدة، لم يفقد شيئاً من أهميته. وسيقتضي تنفيذه استئناف كامل عمل منتدانا، الذي ينبغي أن يستند إلى برنامج عمل شامل ومتوازن. ويجب أن ينص برنامج العمل على بدء المفاوضات بشأن بنود محددة من جدول الأعمال أو على الأقل تنظيم الأعمال التحضيرية من أجل تمهيد الطريق لهذه المفاوضات. وأنا أتكلم عن عمل مكثف وموضوعي قبل المفاوضات الابتدائية. وهذا هو هدف وضع برنامج عمل. ويمكن التعبير عن الصلة بين هذه الوثيقة وجدول الأعمال الحالي على النحو التالي: جدول الأعمال هو قائمة بالمهام المعروضة على المؤتمر، في حين أن برنامج العمل هو خطة لأعمالنا تتضمن إجابات على الأسئلة المتعلقة بموعد إنجازنا هذه المهام وكيفية. ونحن على استعداد للنظر في أي خيارات لتبسيط عملنا، مثلاً إعادة إنشاء الهيئات الفرعية. غير أنه يجب منح الأفكار المتعلقة بهذا الموضوع المكانة اللائقة بها والشكل الإجرائي المناسب لها. والأهم من ذلك، يجب أن تساعد المؤتمر على ممارسة ولايته قصد إجراء مفاوضات.

ونحيب بجميع الدول الأطراف في المؤتمر إلى التحلي بأقصى درجات المرونة والاستعداد للحلول التوفيقية قصد الاتفاق على برنامج عمل مقبول، حتى يتسنى لنا أن نبدأ أخيراً النظر في مقترحات محددة، بما فيها المقترحات المطروحة فعلاً في المؤتمر.

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن قدر من التفاؤل عقب الاجتماع الذي عقد في فيينا بين حكومتي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وتبرر هذه الاجتماعات توقع استمرار الحوار الثنائي الموضوعي بشأن قائمة طموحة من القضايا يتعلق بعضها باختصاصات المؤتمر.

وفي الختام، أود أن أؤكد استعدادنا للانخراط الكامل والمثمر مع جميع الدول الأطراف في المؤتمر بغية إيجاد مخرج من الحالة الراهنة وبدء العمل الموضوعي بشأن معالجة قضايا الأمن الدولي اليوم. وكلما طال تأجيلنا هذا العمل، كلما اضطررنا إلى بذل مزيد من الجهد وإنفاق مزيد من الإمكانيات والموارد في المستقبل. وشكراً على حسن استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيد بيلوسوف على بيانك وعلى كلماتك الطيبة الموجهة إلى الرئيس. والآن لدينا سفيرة بيرو، السيدة ألفارو، التي ستتصل عن بعد.

السيدة ألفارو إسبينوزا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة السفير شميم إحسان من بنغلاديش بتوليته رئاسة مؤتمر نزع السلاح. سيدي الرئيس، يمكنك الاعتماد على الدعم الكامل من وفد بلدي في المساعدة على إنجاح عملك. وأود أن أشكرك على المشاورات الثنائية التي عقدها وفد بلدك في الأسابيع الأخيرة، والتي شُرحت نتائجها في الرسالة التي عُمرت قبل بضعة أيام. وتؤيد بيرو البيان الذي أدلت به إثيوبيا باسم مجموعة الـ 21.

سيرى الرئيس، شهد الأسبوع الماضي الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لأول هجوم نووي في التاريخ. وفي الوقت الذي يتزايد فيه احتمال استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى،

يجدر بنا أن نتذكر الأحداث المأساوية التي وقعت في آب/أغسطس 1945. فقد أنهت القنبلتان الذريتان اللتان ألقيتا على مدينتي هيروشيما وناغازاكي حياة آلاف الأشخاص، وغيّرت حياة آلاف آخرين أصيبوا بجروح خطيرة، للعديد من الأسر في معاناة تستمر حتى يومنا هذا نتيجة الإشعاع.

وفي العام الماضي، أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر شريط فيديو توضيحياً بعنوان "What if We Nuke a City?" ("ماذا لو ألقينا قنبلة نووية على مدينة؟"). إنه لمن المخيف أن ندرك كمية الطاقة التي يمكن أن تتسرب بفعل تفجير نووي، الأمر الذي يتسبب في وفاة الأبرياء، وتدمير البنية التحتية، والإضرار بالبيئة. ولإعطائكم فكرة عن الموضوع، يُقدّر أن الحادث المؤسف والصادم الذي وقع قبل بضعة أيام في لبنان تسبب في انفجار يعادل ما بين 1 000 و1 500 طن من مادة ثلاثي نتروبولوين (ت. ن. ت.)، أي أقل بقليل من عُشر قوة قنبلة هيروشيما. ويمكننا أن نتخيل من الآن القدرة المدمرة لتفجير نووي جديد.

وستكون العواقب الإنسانية المترتبة على تفجير نووي وخيمة، بغض النظر عما إذا كان التفجير عن قصد أو عن غير قصد من قبل دولة أو جهة من غير الدول. فالأسلحة النووية يجب - بكل بساطة - ألا تكون موجودة. ومما يثير القلق أن الأسلحة النووية، على الرغم من إمكاناتها الكارثية، لا تزال موجودة بعشرات الآلاف في جميع أنحاء العالم، وأن تفكيكها لا يعرف أي تقدم في الوقت الحاضر. بل إننا، على العكس من ذلك، نشهد تصاعداً في التوترات السياسية والعسكرية؛ ونشهد، نتيجة لذلك، إحياء برامج تحديث الترسانات النووية، بينما يسود مبدأ الردع النووي في السياسات الأمنية.

ويود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن قلقه العميق إزاء التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية على البشرية. ونرى أن استخدامها أو التهديد باستخدامها يعد جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني. ونحن فخورون بانتمائنا لأول منطقة خالية من الأسلحة النووية ذات كثافة سكانية عالية بموجب معاهدة تلاتيلولكو. ويشجعنا أيضاً تزايد عدد المصدقين على معاهدة حظر الأسلحة النووية والمنضمين إليها. ونرى أن هذه الصكوك نتاج جهود المجتمع الدولي - بما فيه الدول والوكالات الدولية والمجتمع المدني - لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، كما نرى أنها الضمانة الفعالة الوحيدة لحظرها وإزالتها بالكامل بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

سيدي الرئيس، لقد تطرقتُ إلى الأحداث التي وقعت في هيروشيما وناغازاكي قبل 75 عاماً والتي سبق ذكرها في هذه القاعة، لأن هذه الأحداث المأساوية، شأنها شأن الأزمة الصحية العالمية التي نمر بها حالياً، تجعلنا نتأمل في حال الإنسان وضعفها. ونؤكد من جديد التزام بيرو القوي واللا محدود بنزع السلاح، ونجدد استعدادنا لتشجيع ودعم المبادرات الرامية إلى تعزيز مكانة المؤتمر بوصفه منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن هذا الموضوع.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر أن هيئات آلية نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، التي واجهت التحديات التي تمثلها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان عليها أن تقرر أفضل طريقة لاستئناف أنشطتها. وفي هذا الصدد، تعترف بيرو بقيمة تبادل الآراء وجهها لوجه، ولكننا نقر أيضاً بأن الأدوات الافتراضية أثبتت فائدتها في هذه الأوقات الاستثنائية. ولذلك نعتقد أننا، بوصفنا دولاً أطرافاً، يجب أن نكفل أن أمانات الصكوك الدولية لديها اعتمادات الميزانية اللازمة لإتاحة الخدمات الافتراضية للأعضاء. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة السفيرة على بيانك وكلماتك الطيبة الموجهة إلى الرئيس. ولدينا الآن السفير فاليريو من جمهورية فنزويلا البوليفارية الذي سيتصل عن بعد.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، تهنئك جمهورية فنزويلا البوليفارية بالجهود التي بذلتها في إعداد هذا الاجتماع. ويسرنا أن عضواً في مجموعة الـ 21 يتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونغتني هذه الفرصة لنحيي شعوب العالم التي تبذل، بالتنسيق مع حكوماتها، الجهود اللازمة للحد من الضرر الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة وشاملة لإنقاذ حياة الملايين من الناس.

إننا التزمنا بكل احترام دقيقة الصمت ترحماً على ضحايا انفجارات بيروت. وقد سبب هذا الحدث حزناً كبيراً لدى الشعب الفنزويلي الذي يضم جالية كبيرة من أصل لبناني. ونؤيد البيان الذي أدلى به السفير الممثل الدائم لإثيوبيا باسم مجموعة الـ 21.

وتخلّد فنزويلا ذكرى إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي صدق عليه بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا في عام 2014. وفي ذلك المؤتمر، التزمت جميع دول المنطقة بالعمل على مواصلة نزع السلاح النووي بوصفه هدفاً ذا أولوية، والإسهام في نزع السلاح العام الكامل. وهذا الإعلان إسهام هام في الجهود المتكررة التي يبذلها المجتمع الدولي للتحرك نحو نزع السلاح الكامل. وتفخر فنزويلا بمشاركتها في هذه الجهود وبإسهامها في تدعيم نظام نزع السلاح على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وفي مؤتمر نزع السلاح، ظلت المفاوضات الموضوعية مشلولة لأكثر من 20 عاماً؛ ويصاحب هذا الوضع الآن اختيار اتفاقات دولية رئيسة بشأن الأمن ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وخطة العمل الشاملة المشتركة، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ومعاهدة ستارت الجديدة. وقد تخلت عنها جميعها حكومة الولايات المتحدة.

سيدي الرئيس، نظراً للحالة الأمنية الهشة، التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، تأمل وفد بلدنا في مستقبل المؤتمر. ونحن نؤيد الدعوة التي وجهها الاتحاد الروسي خلال الجلسة العامة المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2020، ونتفق مع تشخيصه الحالة الراهنة المؤسفة. ويود وفد بلدي، من جهته، إبداء التعليقات التالية.

يصادف هذا الشهر مرور 75 عاماً على استخدام الولايات المتحدة قنبلتين نوويتين في هيروشيما وناغازاكي. وما زال يمكن حتى الآن الإحساس بالآثار الضارة والكارثية للإشعاع الناتج آنذاك. ولا توجد طريقة بشرية لقياس الألم الناجم عن استخدام هاتين القنبلتين. ومع ذلك، لا تزال إمكانية إجراء تجارب وشن هجمات نووية جديدة وحديثة قائمة. ورغم هذه المخاطر، لم يتمكن المؤتمر من المضي بولايته قدماً. والأخطر من ذلك أنه ورد في التقرير المفصل الذي قدمته السفارة الأسترالية في الوقت المناسب بتاريخ 30 حزيران/يونيه 2020، وهي من رؤساء دورة عام 2020، أن بعض الدول تعتقد أن المؤتمر يمكن أن يشارك في العمل بشأن مدونات قواعد السلوك وخطط العمل وغيرها من الوثائق ذات الطابع الطوعي. ويرى وفد بلدي أن هذه المقترحات تؤيد أساساً قرار حكومة الولايات المتحدة التخلي عن النظام الحالي لتحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها.

سيدي الرئيس، قد يتساءل المرء عن دور المؤتمر في سياق ترفض فيه الدولة النووية الرائدة في العالم أو تفرض بشكل منهجي شروطاً على أي شكل من أشكال التنظيم في مجال نزع السلاح؟ فما الذي تأمل حكومة الولايات المتحدة أن تحققه برفضها أبسط الالتزامات الدولية في مجال نزع السلاح؟ ومن الواضح أن السياسة الخارجية التي يرفض بلد في إطارها قبول قواعد تنظيمية جديدة بشأن نزع السلاح سيكون لها تأثير مباشر على هيئة تفاوضية مثل هذا المؤتمر الذي يعمل بتوافق الآراء.

وفي الأسابيع المقبلة، ستبدأ الدول الأعضاء في المؤتمر مفاوضات بشأن تقريره إلى الجمعية العامة. وسيدكر التقرير أن المؤتمر لم يتمكن من اعتماد برنامج عمل على الرغم من جميع الجهود التي بذلها الرؤساء وآليات التنسيق الجديدة. أي بلد من بلدان العالم، ترفض سياسته الخارجية تعددية الأطراف وتهدف إلى تقليص النظام الدولي لنزع السلاح، يستفيد من هذا الوضع؟

أما ما يتعلق بالمسائل التي أثارها الاتحاد الروسي خلال جلستنا العامة السابقة، فنود أن نشدد على أنه لن يكون من الممكن تهيئة ظروف مواتية لنزع السلاح ولا بناء حقبة جديدة لتحديد الأسلحة على حطام النظام الحالي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، الذي ترغب حكومة الولايات المتحدة في القضاء عليه.

إن الضغط على نظام نزع السلاح الحالي يلقي بظلال جديدة من الشك على الثقة التي وضعها المجتمع الدولي في الأمم المتحدة لكي تحافظ على الأمن الدولي وتمنع الحرب. ويرى العديد من الخبراء والمنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين والأكاديميين - وهو رأي يراه بلدي - أن انهيار نظام نزع السلاح لن يؤدي إلا إلى تدعيم مذاهب الردع، استناداً إلى تجدد سباق التسلح. وفي هذا السيناريو، تكون البلدان النامية التي لا تمتلك أسلحة نووية فريسة للإرهاب وعرضة للتلاعب السياسي، بينما تواجه منطقة السلام في أمريكا اللاتينية والكاريبي خطراً وشيكاً. فالأحادية من الخطورة بحيث إنها مرفوضة حتى من البلدان الحائزة أسلحة نووية. وهذا انتقاد شديد لآليات الردع النووي القائمة على التفوق والمنافسة العسكرية.

إن فنزويلا تشاطر رؤية متعددة الأطراف للأمن الدولي. وهي تعتقد أن السلام يمكن أن يتحقق بتدعيم الأمن الدولي ونزع السلاح وتحديده وعدم انتشاره. وإن الحوار البناء والإرادة السياسية للدول الأعضاء في المؤتمر أمران حاسمان في إصلاح الضرر الذي لحق بالنظام الدولي لنزع السلاح. وسيتعين على المؤتمر في هذا المقام أن يكرس جهوداً هائلة في عام 2021 لكسر جموده التاريخي الذي فاقمته حالة عدم اليقين التي سببها كوفيد-19.

وندعو الدول الأعضاء المستعدة لإحراز تقدم على أساس اتفاقات ملزمة مجدية تحل مشاكل الأمن الدولي الكامنة، بما فيها نزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، إلى عدم الاستسلام للمذاهب التي تشجع الحرب. ولا يزال المؤتمر المنتدئ الوحيد الذي لديه ولاية عالمية للتفاوض على صكوك ملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة السفير على بيانك وعلى كلماتك الطيبة. سيداتي سادتي، إن كان الأمر يستحق الذكر، أود أن أخبركم بأن لدينا في قائمتي تسعة متكلمين ينتظرون أخذ الكلمة، وقد تتمكن بالكاد من إنهاء الجلسة العامة قبل الغداء إذا التزمنا بمجدول زمني قابل للإدارة وموجز إلى حد ما. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان خليل هاشمي.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، شكراً على عقد هذه الجلسة العامة. وأهنتك، باسم وفد بلدي، بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونرحب بتواصلك ومشاوراتك قبل هذا الاجتماع. ونقدر أيضاً الجهود التي بذلتها الأمانة لتنظيم هذه الجلسة العامة.

وتمشياً مع الإطار الذي حددته جلسة اليوم، أود أن أشاركك بإيجاز وجهة نظرنا في التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح، وعمل المؤتمر، وخيارات العمل المقبل. ففي الجلسة العامة الأخيرة، المعقودة في حزيران/يونيه، شاركك تقييماً المفصل للنظام العالمي المعاصر، خاصة فيما يتعلق بالبيئة الأمنية الدولية. ووجهت انتباه هذه الهيئة إلى أسباب وعواقب التطورات السلبية والاتجاهات المقلقة في

مشهد تحديد الأسلحة ونزع السلاح، إضافة إلى هيكله. واقترح وفد بلدي أيضاً خريطة طريق للتعامل مع الضرر الذي لحق بالنظام العالمي، وكذلك بجدول أعمال تحديد الأسلحة، وربما البدء في وقف ذلك الضرر وقلب اتجاهه. وكلما التقينا، تأكدت صحة التشخيص والتكهن.

سيدي الرئيس، اسمح لي بأن أشارك بإيجاز تقييمنا للتطورات العالمية الأخيرة في ميدان نزع السلاح وحوله. فمن الواضح أن النظام الدولي وتعددية الأطراف والمعايير والقواعد القديمة العهد لا تزال تتعرض للتقويض. وقد برزت النزعة الأحادية بوصفها سمة مميزة لعصرنا. وهناك تصورات صحيحة ومتنامية بشأن عدم المساءلة الدولية للكبار والأقوياء، الذين يتحدثون القانون الدولي وينتهكونه، وغالباً ما يفلتون من العقاب.

ورغم الالتزامات المعلنة بسيادة القانون، لا تزال المصالح الاستراتيجية والسياسية والتجارية تتفوق على القيم والمعايير العالمية. وتتزايد أوجه عدم التناظر في القوة مع سعي الدول القوية إلى تحقيق الأمن المطلق والهيمنة المطلقة من خلال تسليح الفضاء وتكنولوجيات الفضاء الإلكتروني وإدماجهما وتفعيلهما. وبدلاً من العمل على مراقبة الأسلحة وتقليصها، تواصل دول عديدة بذل جهودها لتوسيع ترساناتها وجعلها أكثر تطوراً. وتزداد المخاطر النووية لأن بعض الدول خفضت عتبات التجارب النووية والاستخدام النووي. وتنطوي هذه التطورات على زيادة مخاطر سوء التقدير والتوترات، وتصعيد احتمال حدوث أزمات ومواجهات ونزاعات مسلحة جديدة، لا سيما في المناطق التي تتسم بعدم توازن القوى. ولذلك فإن الآلية المتعددة الأطراف المصممة للتداول والتفاوض بشأن القيود المتصلة بالأسلحة تتأثر مباشرة بهذه التطورات على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

واسمحوا لي بأن أشارككم بإيجاز كيف تؤثر هذه التطورات العالمية على جنوب آسيا والعكس بالعكس. إن معظم العناصر المتباينة للصورة العالمية واضحة في منطقتنا، حيث لا تزال أكبر دولة تبني مساراً سياسياً ينتهك القانون الدولي والمعايير الدولية عمداً. وهذا التحدي المقصود لسيادة القانون الدولي يصاحبه سياسة جاحمة للهيمنة ومذاهب هجومية. وبدلاً من تحميل هذه الدولة المسؤولية عن هذا الاستهتار، فإنها محمية سياسياً وتُساعد بإمدادات تقليدية وغير تقليدية سخية من خارج المنطقة. إن جامو وكشمير، تحت الاحتلال غير الشرعي والهيمنة الأجنبية للهند، تمثل على السواء سبباً ومظهراً لهذه السياسات.

وقد دأبت الأقدام كل ركن من أركان القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي المحتلة احتلالاً غير شرعي. ففي الأسبوع الماضي فقط، شهد العالم استكمال سنة من أعمال الهند الأحادية في جامو وكشمير المحتلة التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات مجلس الأمن.

ومن الناحية الإيجابية، أجرى مجلس الأمن ثلاث مناقشات بشأن الاحتلال الهندي غير المشروع لجامو وكشمير، كانت إحداها في الأسبوع الماضي. وترحب باكستان بهذه المناقشات التي تؤكد الأهمية التي يوليها المجلس لهذا النزاع الدولي والمخاطر التي قد يتعرض لها السلم والأمن من الأعمال غير القانونية.

ويكمن منبع السياسة الهندية المتمثلة في تحدي القانون الدولي والمعايير الدولية في أيديولوجية الهندوتفا التي يتبناها البلد والتي تسعى، بكل الوسائل، بطرق منها سياسات الهيمنة والقمع، إلى إنشاء دولة قائمة على الأمة الهندوسية (راشتر). وقد سبق أن وجهت الانتباه إلى البيانات العدائية التي أدلى بها زعماء هنود وإلى سعي البلد إلى اتباع مذاهب عدائية بشأن مواضيع من اختصاص هذا المؤتمر. وسيكون من السذاجة رفض هذه التصريحات والمذاهب باعتبارها مجرد صخب واستعراض. فهي تمثل

حقاً العقلية الآخذة في العسكرة، التي تحدد السياسة الهندية اليوم. وللهند سجل حافل بحالات صرف الانتباه الدولي عن أعمالها غير القانونية وعن القمع الذي تمارسه الدولة في منطقة جامو وكشمير المحتلة. ولا يمكن استبعاد احتمال لجوء الهند إلى عملية راية مزيفة أو مغامرة عسكرية أخرى ضد باكستان. وتتواصل الإشارات إلى هذه المخططات الهندية العدوانية، كما يتضح من تزايد تواتر انتهاكاتها وقف إطلاق النار وهجمات على المدنيين على طول خط المراقبة.

وكما سبق أن قلْتُ في الاجتماع الأخير، إن باكستان لا تسعى إلى الحرب ولا إلى النزاع مع الهند. لكنها، كما يتبين في العام الماضي، إن تعرضت للهجوم، فإن لديها الإرادة والقدرة على الدفاع عن نفسها، وسترد بحزم على أي عمل عدواني. ويقع على المجتمع الدولي، ولا سيما الهيئات الدولية المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين ومراقبة الأسلحة، واجب الإدراك والضغط على الهند لوقف انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي والإحجام عن تأجيج التوترات الإقليمية.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بعمل المؤتمر والخيارات المستقبلية، من الواضح أن المؤتمر لم يتمكن من بدء المفاوضات بشأن البنود الأساسية في جدول أعماله لعدة عقود. والحال أن المفاوضات بشأن بعض أقدم بنود جدول أعماله، التي لها أهمية بعيدة المدى بالنسبة للأمن الدولي، ما زالت تُعرقل. والأسباب الجذرية لهذا الطريق المسدود الذي طال أمده لا تكمن في النظام الداخلي للمؤتمر أو أساليب عمله. فرغم كل شيء، نجح هذا المؤتمر في التفاوض على معاهدات هامة عدة بنفس القواعد والأساليب. والمآزق الذي وصل إليه المؤتمر نتيجة للتطورات السياسية والسياسات والمواقف التي أوجزتها من قبل. ولذلك فإن المؤتمر يتأثر بهذه التطورات وهو ملزم بالعمل في هذه البيئة.

والخروج من الطريق المسدود واستكشاف خيارات المستقبل سيترتب عليهما بالضرورة التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ويستلزم أيضاً إعادة تأكيد أن هذه المبادئ عالمية وأن الامتثال الصادق من جميع الدول، كبيرها وصغيرها، أمر أساسي للحفاظ على سلامة النظام الدولي القائم على القواعد. ويجب أن يشمل أيضاً تنفيذ جميع الدول الكامل والفعال للمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن. وفي هذا الإطار، يعدّ إحياء توافق عالمي في الآراء بشأن تحديد الأسلحة ونزعها بناء على الإنصاف والتوازن وضبط النفس والتعاون فيما بين الدول أمراً ملحاً وأساسياً في آن واحد. وحتى في الوقت الذي سيكون فيه بناء توافق الآراء مهمة معقدة، لا توجد بدائل قابلة للتطبيق للتغلب على عدد لا يحصى من التحديات الأمنية الدولية. وقد وضحت في بياني الأخير عناصر إحياء توافق الآراء هذا ولن أكررها مرة أخرى.

وفي السياق المحدد لمؤتمر نزع السلاح، لن يفلح سوى انتهاج نهج واقعي يستند إلى ما نجح وما لم ينجح. ولم تكنسب المفاهيم الذاتية للنضج زخماً في الماضي ولن تكتسبها في المستقبل أيضاً. وينبغي أن يكون المؤتمر قادراً على استئناف العمل الموضوعي بشأن جميع بنود جدول أعماله. فإن توافقت الآراء، فإننا منفتحون على العمل الموضوعي بشأن قضايا معاصرة أخرى، مثل الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، وتسليح الفضاء الإلكتروني، ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

إن الحشد العالمي لمنصات الأسلحة وأجهزة القذف المتقدمة، إلى جانب تصاعد التوترات، يزيد من المخاطر والأخطار النووية. وهذا يجعل العمل على منع الحرب النووية مجالاً فائق الأولوية لهذا المؤتمر.

وأخيراً، سيدي الرئيس، سنواصل من ناحيتنا العمل مع أعضاء ورؤساء المؤتمر الآخرين لتمكينه من استئناف المناقشات الموضوعية بشأن جميع بنود جدول الأعمال، وحيثما أمكن بشأن القضايا الجديدة والناشئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة السفير على بيانك وعلى كلماتك الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا، السيد إندرا روساندري.

السيد روساندري (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. باسم وفد إندونيسيا، اسمح لي بأن أستهل كلمتي بتهنئتك بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويمكنك أن تطمئن إلى دعم إندونيسيا المستمر لأعمال الرئاسة وهذا المؤتمر الموقر. وتقدر إندونيسيا الجهود التي بذلها الرئيس والأمانة لتنظيم هذا الاجتماع في خضم تحدي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمر الذي يواجهه المؤتمر.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلت به إثيوبيا باسم مجموعة الـ 21، وتود أن تنقل الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

سيدي الرئيس، ليس سراً أن المؤتمر ظل في حالة جمود منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. ونذكر أيضاً أن مواقف الدول الأعضاء في المؤتمر لم تتغير. وقد أثار هذا الوضع تساؤلات حول وجهة المؤتمر ومساهماته.

ومع ذلك، أعتقد أنكم جميعاً متفقون على أن المؤتمر ينبغي أن يمضي قدماً من أجل الوفاء بولايته بفعالية والاحتفاظ بوجاهته. وبهذا المفهوم، نحتاج إلى تحديد المسائل غير الخلافية، أي القضية التي يمكن للمؤتمر أن ينظر فيها.

فإندونيسيا ترى أن ضمانات الأمن السلبية قضية مهمة في العملية المتعددة الأطراف المتمثلة في تقليص الأسلحة النووية من أجل "عالم بلا أسلحة نووية". ولا أتذكر أن هناك أي دولة تعارض رسمياً فكرة التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لضمانات الأمن السلبية. ومن حيث المبدأ، تتفق جميعاً على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الترتيبات.

إن توجيه نداء من أجل ضمانات أمن سلبية ملزمة قانوناً أمر معقول جداً، لا سيما بالنظر إلى الفهم الذي مفاده أنه، مقابل الالتزام بعدم صنع أسلحة نووية أو تلقيها، سيكون للدول غير الحائزة أسلحة نووية الحق المشروع في عدم الاعتداء عليها بالأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

لقد كان ذلك جزءاً من صفقتنا الكبرى عندما اتفقنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل خمسين عاماً. ولذلك، فمن المنطقي أننا ما فتئنا نحث على التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن ضمانات أمنية ملزمة قانوناً فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا يمكن إلغاؤها، بما في ذلك منذ إنشاء المؤتمر.

سيدي الرئيس، إنني أدرك أن آراءنا لا تزال متباينة بشأن هذه المسألة - على سبيل المثال بشأن نطاق هذه الترتيبات المستقبلية وطبيعتها وشكلها. لكننا نلاحظ أن جهوداً مختلفة بُذلت لمعالجة قضية ضمانات الأمن السلبية، بما في ذلك ما يلي:

- انعقاد أفرقة مخصصة واجتماعات ومناقشات مواضيعية ذات صلة في إطار المؤتمر؛
- تقديم مشاريع اتفاقيات وورقات عمل مختلفة تعكس مناقشة متعمقة ومفاوضات موضوعية؛
- اعتماد قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة؛
- مشاورات بشأن ضمانات الأمن فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية؛
- إنشاء المناطق الست الخالية من الأسلحة النووية (تلك التي أنشئت بموجب معاهدات تلاتيلوكو وراوتونغا وبانكوك وبليندايا وسيمبالاينسك، إضافة إلى منغوليا).

ونود في هذا الصدد أن نؤكد أن ضمانات الأمن السلبية قضية ناضجة.

ومع مراعاة الآراء المتباينة في كيفية وضع برنامج عمل المؤتمر، أود تشجيع المؤتمر على النظر في انتهاج نهج جديد إزاء القضايا الأساسية الأربع. ويمكن للمؤتمر أن ينظر في وضع ترتيب يتيح إجراء مفاوضات بشأن ضمانات الأمن السلبية، وفي الوقت نفسه، ولاية مناقشة بشأن القضايا الأساسية الثلاث الأخرى.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً على الكلمات الموجهة إلى الرئيس وعلى البيان الذي أدليت به. وأعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا.

السيد خوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. واسمح لي بأن أهنتك بتوليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وبأن أشيد بالجهود التي بذلتها في سبيل عقد جلسة اليوم.

من المؤكد أن هذه الدورة لا تفي بتوقعات العديد من الدول الأعضاء. فقد كنا نفضل، من جانبنا، أن تكرر هذه الجلسة لمناقشات مواضيعية معمقة تتصل بمجدول أعمال المؤتمر.

وفي عالم مثالي، كنا نفضل تنفيذ برنامج العمل المعتمد في بداية العام. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن المؤتمر هو المنتدى الوحيد لنزع السلاح الذي يجتمع في هذا الوقت المتسم بالتباطؤ الشديد في الجدول الزمني لنزع السلاح المتعدد الأطراف، وهو نبأ طيب في حد ذاته.

وقد أحطنا علماً في هذا الصدد بالمعلومات التي أرسلتها مؤخراً أمانة المؤتمر إلى الدول الأعضاء بشأن الوضع المالي للمؤتمر. ونستغرب، بتعبير دبلوماسي، الإعلان عن أن الميزانية المتبقية لعام 2020 لن تكفي فيما يبدو إلا لتمويل أربعة اجتماعات هجينة مدتها ساعتان في أحسن الأحوال.

ولا يدعم هذه الإعلانات أي تفسير ملموس أو محدد التكلفة. لذلك، نسأل الرئاسة أن تطلب من أمانة المؤتمر، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف ورؤساء الدورة الخمسة الآخرين، إعداد تقييم دقيق للوضع المالي للمؤتمر، بما في ذلك تفاصيل الميزانية الإجمالية للمؤتمر، والنفقات الملزم بها، والوفورات المحققة، والتوقعات لعام 2020.

ويحق لنا جميعاً أن نطالب بمزيد من الشفافية في حسابات المؤتمر؛ وعلى غرار ما قاله زميلي من هولندا من قبل، فإن الأمر الواقع لا يمكن أن يكون مقبولاً لوفد بلدي.

ومع اقتراب الجزء الثالث من دورة هذا العام من نهايتها، سأنظر إلى الأمور من زاوية مختلفة وأعرض بعض الملاحظات بشأن التوقعات الخاصة بمؤتمر عام 2021. فسوف يبدأ عام 2021 بحديث رئيسي ينتظره كثيرون، وهو المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي نأمل أن يكون بالإمكان عقده في أفضل الظروف الممكنة بالنظر إلى سياق الصحة العامة. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي ركيزة نظام عدم الانتشار، نخدم أمننا الجماعي؛ وسيكون الهدف الرئيس هو إعادة تأكيد سلطتها وسيادتها.

وفي الذكرى السنوية الخمسين لدخولها حيز النفاذ، يجب أن نعترف بأن المعاهدة حققت نجاحاً لا يمكن إنكاره. فمعاهدة عدم الانتشار هي الصك الأكثر عالمية على وجه البسيطة. وهي المعاهدة الوحيدة التي تمنع الحرب النووية، في الوقت الذي تسمح فيه للجميع بالاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وعلى الرغم من تزايد التهديد الذي يمثله انتشار أسلحة الدمار الشامل وأجهزة قذفها منذ المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن من المهم العمل على حماية نظام عدم الانتشار وتدعيمه والحفاظ على المعاهدة التي هي حجر الزاوية فيه. وستفعل فرنسا ذلك باتباع خريطة الطريق التالية عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة.

أولاً، بالدفاع عن منطق نزع السلاح الذي يحقق الأمن والاستقرار العالميين. ولدى بلدي، في هذا الصدد، سجل فريد في العالم يتماشى مع مسؤولياته ومصالحه على السواء، إذ إنه فكك تفكيكاً لا رجعة فيه العنصر النووي الأرضي، ومواقفه المستعملة في التجارب النووية، ومرافقه الخاصة بإنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة، بالإضافة إلى تقليص حجم ترسانته التي تقل الآن عن 300 سلاح نووي. وجميع هذه القرارات متسقة مع رفضنا أي سباق للتسلح والإبقاء على صيغة ردعنا النووي عند مستوى الكفاية التامة الحالي. وهذا سجل مثالي. فهو يمنح بلدي الشرعية للمطالبة باتخاذ إجراءات ملموسة نحو نزع سلاح شامل وتدرجي وموثوق ويمكن التحقق منه.

ثانياً، تواصل فرنسا الدعوة إلى البدء فوراً، في المؤتمر، في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، وكذلك إلى الحفاظ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها.

ثالثاً، سنواصل العمل بشأن التحقق من نزع السلاح النووي في المحافل ذات الصلة، وسنواصل التعاون، مثلاً مع ألمانيا التي أجرينا معها تمريناً عملياً غير مسبوق.

وعلاوة على ذلك، سنسعى إلى الاضطلاع بعمل ملموس للحد من المخاطر الاستراتيجية؛ وقد ذكر هذا الموضوع مرات عدة اليوم. ونعتقد، شأننا شأن الوفود الأخرى التي سبقتني، أن أكثر السيناريوهات إثارة للقلق اليوم هو التصعيد غير المنضبط لنزاع محلي إلى حرب كبرى يكفي اتخاذ سلسلة من التدابير البسيطة القائمة على الحس السليم لإبعاد شبحه بفعالية.

وفي الوقت نفسه، ستواصل فرنسا جهودها الرامية إلى وضع برنامج دولي لتحديد الأسلحة يجب على الأوروبيين أن يُسمعوا أصواتهم فيه. وتشير نهاية معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وعدم التيقن من مستقبل معاهدة ستارت الجديدة، وأزمة نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، إلى احتمال أن تحدث، بحلول عام 2021، منافسة عسكرية ونووية بحثة لا قيود لها على نحو لم نشهده منذ أواخر ستينيات القرن العشرين. ولذلك، من الضروري تمديد معاهدة ستارت الجديدة إلى ما بعد عام 2021، والشروع، بعد زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، في مناقشات بشأن صك يمكن أن يضمن الاستقرار الاستراتيجي في القارة الأوروبية.

وختاماً، ستقوم فرنسا بدورها للدفع باتجاه استئناف عملية الدول الخمس من أجل رفع مستوى تنفيذ خريطة الطريق المتفق عليها، خاصة بشأن تبادل المذاهب والتخفيف من آثار المخاطر الاستراتيجية. والغرض من هذه المناقشة هو تعزيز الاستقرار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والحد من مخاطر التصعيد غير المقصود في حالة نشوب نزاع.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة السفير على بيانك وكلماتك الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطى الكلمة الآن لجمهورية كوريا.

السيد ليم سانغ - يوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمح لي بادئ ذي بدء بأن أهنئك بتوليكَ رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لك دعم وفد بلدي وتعاونهِ التامين. وأريد أيضاً أن أشكر الأمانة على تنظيم هذا الاجتماع.

وإذ أغتنم هذه الفرصة لأضيف إلى ما قلته في الجلسة العامة الأخيرة، أود أن أكرر أولوياتنا في المؤتمر، كما ذكر وزير خارجيتنا خلال الجزء الرفيع المستوى في شباط/فبراير من هذا العام.

أولاً، نعتقد أنه لكي يكون المؤتمر صادقاً وجدياً بشأن الماضي قدماً في وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، الذي ظل أول بند على جدول أعمال المؤتمر منذ عقود، ينبغي أن تولي هذه الهيئة الموقرة أولويتها لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن هدف جهودنا الجماعية والشعور بالإلحاح ينبغي أن يوجها منهجيتنا في التقدم بجدول الأعمال. ودعماً للجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد، قررت حكومة بلدي أن تنضم إلى المؤيدين الآخرين للإجراءات ذات الصلة الواردة في خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح.

ثانياً، ينبغي لنا، بوصفنا هيئة جماعية، أن نتصدى لمسألة التهديد المتزايد من الفضاء الخارجي وإليه بطريقة أكثر استباقية وبواقعية. واعتقد أننا قد نتفق جميعاً بسهولة على أهمية المسألة، ولكن هناك اختلافات بشأن مكان وطريقة بدء التصدي للتحديات. ونعتقد جمهورية كوريا أن الخطوة الأولى التي ينبغي أن يخطوها المؤتمر في هذا الصدد هي بدء المناقشات بخصوص الحد من التهديدات الفضائية من خلال اتخاذ إجراءات مسؤولة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي تدريجياً إلى بناء الثقة بين الدول بخصوص هذا الموضوع الذي توقف التقدم فيه منذ فترة طويلة.

ثالثاً، ينبغي للمؤتمر أن يولي مزيداً من الاهتمام للتحديات التي تحيط بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة. وقد لاحظنا أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تعجل بتطبيق تكنولوجيات جديدة وناشئة؛ وكان لهذا الاتجاه المتغير أيضاً بعض آثار على مجال الأمن ونزع السلاح. ويتعين على المؤتمر أن يجد وجهته في عالمنا المتغير باستمرار من خلال إحراز السبق في المناقشات ذات الأهمية.

سيدي الرئيس، أود أيضاً أن أتطرق بإيجاز للجلسة المقبلة للجنة الأولى للجمعية العامة والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فقد كان هذان المنبران حاسمي الأهمية بالنسبة لجهودنا الجماعية في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، التي كانت حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ومع ذلك، فإننا نواجه الآن صعوبات وعدم يقين بشأن هذه المؤتمرات. وفي انتظار المناقشة والاستنتاجات من نيويورك بخصوص الترتيبات اللوجستية، فإننا نعتقد، من حيث المبدأ، أن الجائحة ينبغي ألا توقف تقليدنا النبيل المتمثل في تدعيم التزامنا بنزع السلاح وبالأمن الدولي. ويجب أن نسهم في توفير الزخم الذي تمس الحاجة إليه قصد تحقيق نجاح المؤتمر الاستعراضي المقبل، واضعين في الاعتبار القيود الحتمية التي تسببها هذه الجائحة. وينبغي لنا، في هذا الصدد، أن نكون عمليين، وأن تكون تقييمات ما يمكن أن يشكل مؤتمراً استعراضياً ناجحاً قائمة على اعتبارات واقعية. وعند إجراء هذا التقييم، ستظل جمهورية كوريا مرنة.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أردد الدعوات إلى تأييد المقترح الأسترالي الداعي إلى جعل النظام الداخلي محايداً جنسانياً. وأود أيضاً أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي الآخرين بشأن الوضع المالي لأمانة المؤتمر. ونلاحظ في هذا الصدد أن الأمانة ستعقد جلسة إحاطة مفصلة. واعتقد أننا بحاجة إلى صورة كاملة ومفصلة عن الوضع قبل مناقشة ما ينبغي فعله لاحقاً.

سيدي الرئيس، مرة أخرى أقدر الجهود التي بذلتها لمواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء وللنجاح في عقد جلسة اليوم. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة السفير على بيانك وعلى كلماتك الطيبة الموجهة إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القباح (المغرب) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. يود وفد بلدي أن يشكر على الجهود الكبيرة التي بذلتها خلال رئاستك التي تجري في ظروف استثنائية لم تمنعك من إجراء مشاورات بناءة واسعة النطاق مع الدول الأعضاء في هيئتنا.

إن وفد المملكة المغربية يدرك تماماً التحديات التي تواجه مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما في سياق الجائحة، لكننا واثقين أيضاً من أن هذه الأوقات العصيبة يمكن أن تسهل إجراء تغييرات كبيرة.

وجميعنا متفقون على مسألة واحدة على وجه الخصوص، وهي أن حالة الجمود داخل المؤتمر لم تؤدّ قط إلى التشكيك في أهمية وجود المؤتمر. بل على العكس من ذلك، ما فتئت أهميته على الصعيد الدولي تُؤكّد من جديد من خلال نوعية المناقشات التي يتسم بها كل اجتماع من اجتماعاتنا.

وتجتمع هيئتنا كل مرة، لمناقشة القضايا ذات المصلحة المشتركة بنفس الحماس والطموح رغم الاختلافات القائمة في الرأي والقيود المرتبطة بالاعتبارات السياسية لوفودنا، مما يحول دون الوفاء بولايتها.

غير أن إعلانات حسن النية والمعرفة لا تكفي عندما يكون المطلوب هو اتخاذ إجراءات. فالتهديد النووي وسباق التسلح وعسكرة الفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي كلها مواضيع يجب أن ندرسها قبل أن تتجاوزنا الأحداث.

ولعلنا في مرحلة مفصلية يتحتم فيها إبداء تنسيق أفضل، على الأقل بشأن أكثر المسائل إلحاحاً، وفي المواعيد النهائية الوشيكة، ولا سيما مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيكون حاسماً في تحديد النهج العام الذي تعتمده الدول فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وختاماً، سيدي الرئيس، يأمل وفد بلدي مرة أخرى أن نعتد في أول فرصة برنامج عمل توافقي يمكننا من كسر هذا الجمود الذي طال أمده أكثر من اللازم، ونعود إلى ولايتنا بالتفاوض على صكوك ملزمة متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح، بغية الإسهام في السلم والأمن الدوليين. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً، خاصة على الإنجاز الشديد ومساعدتنا على المضي قدماً في العمل كما هو مقرر وعلى بيانك وكلماتك الطيبة. وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دالسيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. يهنئ وفد البرازيل سعادتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإننا نقدر مشاوراتك الواسعة قبل هذا الاجتماع. وليطمئن باللك إلى تعاون البرازيل ودعمها. ونشكر كذلك الأمانة على جهودها أثناء هذه الفترة العصيبة.

ففي عام 2020، أكدت الجهود المنسقة التي بذلتها الرئاسة الست للمؤتمر قيمة العمل المشترك في المنتديات المتعددة الأطراف. ونحن نتطلع إلى تكرار هذه التجربة في العام المقبل.

إن العالم يمر بأوقات غير مسبقة، إذ إنه يواجه أزمة صحية ذات عواقب اقتصادية واجتماعية. ولذلك ينبغي أن نتحمل مسؤولية إحراز تقدم في مضمار نزع السلاح والأمن.

وقد أجبرتنا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تأجيل المؤتمر الاستعراضي العاشر، المقرر عقده الآن في أوائل العام المقبل. وإن اجتماع مؤتمر نزع السلاح هذا يسمح لي بأن أكرر بعض

مواقف البرازيل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات المرتبطة بالأسلحة النووية.

فللبرازيل تاريخ طويل من الانخراط في المبادرات الدولية الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية وضمنان الحقوق غير القابلة للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقد نجح المؤتمر الاستعراضي لعامي 2000 و2010 في تحقيق نتائج إيجابية وإعطاء بعض الأمل في إحراز تقدم حقيقي. وينبغي ألا تمنعنا سيناريوهات السنوات الأخيرة من اعتماد وجهة نظر جريئة خلال المؤتمر الاستعراضي العاشر، الذي ينبغي أن يكون فرصة لإعادة تأكيد الالتزامات السابقة وتجاوزها. وتعتقد البرازيل في هذا السياق أن تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية المادة السادسة شرط لازم لمستقبل المعاهدة.

وينطوي تنفيذ الاتفاقات النووية على التحديات العملية التي تطرحها عملية التحقق. وقدم العضو البرازيلي في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي أنشئ مؤخراً، ورقة عمل تقترح إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين معني بالتحقق من نزع السلاح النووي. وسينظر فريق الخبراء الحكوميين بتشكيلته الجديدة أيضاً في إنشاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين. ويستلهم هذا المقترح فريق الخبراء العلميين الذي قدم تقريراً إلى مؤتمر نزع السلاح يطلب فيه الإعداد التقني للمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بين عامي 1976 و1996. ومن المهم التذكير بأن الفريق اضطلع بأنشطته في فترة كان ينعدم فيها أي أمل في إبرام اتفاق حاسم بشأن حظر التجارب النووية. ومع ذلك، عمله كان أساسياً في إرساء الأسس اللازمة لنجاح المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولهذا السبب، نعتقد أن إنشاء فريق جديد من الخبراء العلميين والتقنيين المعنيين بالتحقق من نزع السلاح النووي سيكون خطوة إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي. غير أن من الخطوات الحاسمة أن تصدق الدول المدرجة في المرفق 2 على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ونهيب بها إلى فعل ذلك.

لقد أيدت البرازيل مهمة المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تبين دون لبس ما قد يترتب على أي استخدام أو تفجير للأسلحة النووية من عواقب إنسانية لا تطاق. وتكمل هذه المعاهدة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتتماشى معها. وهي بهذا المعنى التعبير النهائي عن جميع الالتزامات في هيكل نزع السلاح النووي.

وبعد دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، ستتحقق تقدماً معيارياً حاسماً في القانون الدولي، وتسد من ثم ثغرة قانونية تتعلق بعدم وجود صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية صراحة ويضع إطاراً لإزالتها. أما أسلحة الدمار الشامل الأخرى، البيولوجية والكيميائية، فهي محظورة وتخضع لعمليات الإزالة من خلال الصكوك القانونية الدولية. وينبغي أن نضع الأسلحة النووية على قدم المساواة. وسيشكل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ قريباً قاعدة الذهب الجديدة لنزع السلاح النووي.

وأخيراً، سيدي الرئيس، يجب أن أذكر أن على البرازيل أن تنأى بنفسها عن البيان العام الذي أدلى به سفير إثيوبيا باسم مجموعة الـ 21 لأن لدى بلدي تحفظات على صياغة ذلك الإعلان، لأنه لم يعد يشارك في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنظمة الإقليمية المشار إليها فيه. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً على بيانك. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين، السيد لي.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً سيدي الرئيس. وأود ووفد بلدي أن نهنئك بتولييك رئاسة المؤتمر. وكما هي الحال دائماً، سندعم بهمة العمل الذي تقوم به بصفتك الرئيس والعمل الذي اضطلعت به مجموعة الرؤساء الستة لهذه الدورة، إلى جانب الرئيس الأخير لدورة عام 2019 والرئيس الأول لدورة عام 2021.

وقبل أن أسهب في شرح رأيي في أعمال المؤتمر وقضايا تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف، أجدني ملزماً بأن أعرب عن معارضي الشديدة للحط من قدر الصين واتهامها وشن الهجمات عليها في بيان سفير الولايات المتحدة الأمريكية. ففيما يتعلق بالقضايا التي ينطوي عليها بيانه، لقد عرضت في مناسبات عديدة في هذا المنتدى موقف الصين. ولا أنوي أن أبدأ معه جولة أخرى من الجدل، لكن في الوقت نفسه يجب أن أعرب عن رد مبدئي على بيانه اليوم.

فالمؤتمر محفل تفاوض حكومي دولي. وأنا السفير الصيني فوق العادة المفوض لشؤون نزع السلاح، ومهمتي هي العمل مع الزملاء هنا. وإن كان لدى أعضاء وفد الولايات المتحدة أي شواغل بشأن الصين، فعليهم أن يأتوا إليّ، وفقاً للبروتوكول والقواعد الدبلوماسية. فبأي حق يشوهون سمعة الحزب الشيوعي الصيني، الذي تحبه الأمة الصينية بأسرها وتدعمه وتحترمه؟ وأود أن أطلب منك، سيدي الرئيس، أن تضع حداً لهذه الممارسة غير المعقولة التي تتبعها الولايات المتحدة وأن تدعو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى عدم إباحة هذه الممارسات.

ومنذ وقت غير يسير، يشن بعض الساسة في الولايات المتحدة هجمات شرسة على الحزب الشيوعي الصيني سعياً إلى قطع الرابطة القوية بين الحزب والشعب الصيني وتصوير الصين، التي يقودها الحزب، على أنها تتعارض مع باقي العالم. وهدفهم هو زعزعة استقرار الصين وإثارة مواجهة بين الأيديولوجيات والنظم الاجتماعية. ولا أعرف من أعطاهم هذه الفكرة الفاسدة. فأني شخص يفهم الصين ويفهم التاريخ سيعرف أن قرب الحزب والشعب الصيني بمثابة قرب السمك والماء. والصين، بقيادة الحزب، تقدر المبادئ والعقل والمصادقية. ولم تكن الصين إحدى القوتين العظميين في الحرب الباردة ولا تنوي أن تصبح ولايات متحدة أخرى. وليست الصين، بل الولايات المتحدة، التي تسعى إلى الهيمنة في جميع أنحاء العالم، وتتبنّى على الدول الأخرى؛ وفي بحر الصين الجنوبي، تزرع الفرقة بين البلدان وتثير الزوابع من خلال عسكرتها القوية. لقد كانت الصين دائماً مدافعاً قوياً عن النظام الدولي والمنظومة الدولية. وسنواصل التمسك بطريق التنمية السلمية ولن نسعى أبداً إلى الهيمنة أو التوسع. وسنكون دائماً قوة راسخة من أجل السلام. ولن يحقق هؤلاء السياسيون الأمريكيون أبداً مبتغاهم في وجه الرفض القاطع للشعب الصيني والمجتمع الدولي.

إن الهجمات الشرسة التي شنها سفير الولايات المتحدة على الحزب الشيوعي الصيني لا علاقة لها بعمل المؤتمر. ومن ناحية أخرى، ما سأفعله يتصل اتصالاً وثيقاً بعمل المؤتمر وبعملية تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. إن ما تفعله الولايات المتحدة متأصل في عقلية الحرب الباردة، والرغبة في إعادة العالم إلى حقبة الحرب الباردة، وجرح البلدان الكبرى إلى نزاعات ومواجهات متجددة، وإغراق العالم مرة أخرى في الاضطرابات والانقسام. وأود أن أذكر ممثلي الولايات المتحدة بأن الحرب الباردة ظاهرة بائدة تنتمي إلى القرن الماضي. وإن بعض الناس في الولايات المتحدة، إذ يحاولون إثارة "حرب باردة جديدة"، يسبحون ضد التيارات العالمية للتنمية والتقدم ويتصرفون ضد المصالح الأساسية لشعوب العالم. ففي القرن الحادي والعشرين، لن تحظى هذه المحاولات بأي دعم من الناس وهي آيلة إلى الفشل.

وقبل كل شيء، تجدر الإشارة إلى أن عقلية الحرب الباردة هذه تشكل، بالنسبة للأمم الاستراتيجية وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي، أكبر عقبة وأخطر عدو.

فهل يمكن للولايات المتحدة، وهي تتمسك بعقلية الحرب الباردة، وتنظر إلى البلدان الأخرى على أنها خصوم، وتحرق بتهور التزاماتها التعاهدية الدولية، وتتحرر مما يقيدها لبدء تعزيزها العسكري، أن تعتقد حقاً أن بإمكانها تأمين اتفاقات لتحديد الأسلحة تخدم مصالحها الخاصة على حساب الآخرين وتحررها وتضبط الآخرين؟ وفي الوقت نفسه الذي تشغل فيه الولايات المتحدة بالانسحاب من الالتزامات التعاهدية القائمة المتصلة بتحديد الأسلحة، فإنها تثير ضجة وهي تحاول جر بلدان أخرى إلى محادثات لتحديد الأسلحة. بل إنها جاءت بمقترح لتحديد الأسلحة مثير للسخرية: "عدم الثقة والتحقق". هل تدعون إلى مفاوضات بين معارضين وخصوم أم بين شركاء في التعاون؟ وهل أنتم مستعدون لتبديد الشواغل الأمنية المشروعة للدول الأخرى والتوصل إلى حلول توفيقية عادلة ومفيدة للجميع من أجل الأمن المشترك؟ ومن دون الثقة، كيف يمكننا أن نتحدث عن تحديد الأسلحة؟

وأود أيضاً أن أذكر سفير الولايات المتحدة بأن هناك بلدين فقط يملكان أكبر الترسانات النووية، وليس ثلاثة. أما بالنسبة للتقارير التي ذكرتها الولايات المتحدة والتي تفيد بأن الصين توسع ترسانتها النووية، وحتى أنا لم أكن على علم بذلك، وأتساءل من أين أتى بهذه المعلومة. هل هناك حقائق تدعمها؟ إن الصين ترحب بالمحادثات الثنائية المستمرة بشأن تحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وتدعو الولايات المتحدة إلى الاستجابة للمقترح الروسي بتمديد معاهدة ستارت الجديدة والتقييد بالتزامها بتخفيض ترسانتيهما النوويتين تخفيضاً كبيراً، الأمر الذي يهيئ الظروف اللازمة لتحديد الأسلحة النووية المتعدد الأطراف.

سيدني الرئيس، على الرغم من أن العالم تأثر هذا العام تأثراً عميقاً بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبفيروسات ذات طابع سياسي، وأن المؤتمر، لأسباب خارجة عن إرادته، واجه صعوبة في أداء عمله إلى أقصى حد، فإن التيار الرئيس للرأي العام الدولي وإرادة الناس ما زالا يدعمان تعددية الأطراف والمضي بالتضامن والتعاون الدوليين قدماً. ثم إن خير شاهد على ذلك كون الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في المؤتمر حضرت اجتماعاته التي عقدت قبل الجائحة، في 30 حزيران/يونيه، واليوم. ويحدونا أمل صادق في أن يستفيد المؤتمر أفضل استفادة ممكنة من المدة المتبقية من الاجتماع هذا العام للنظر في الحالة الأمنية الدولية وعملية تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف ومناقشتها من أجل تمهيد السبيل أمام النجاح في اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل للعام المقبل. وينبغي أن ينعكس ذلك موضوعياً في تقرير المؤتمر.

وتحلّ هذا العام ذكرى مرور خمس وسبعين سنة على إنشاء الأمم المتحدة. وفي وقت يتعرض فيه مستقبل العالم ومصيره للخطر، ستواصل الصين الدعوة إلى تعددية الأطراف والدفاع عنها، والوقوف بقوة إلى جانب المنظومة الدولية والأمم المتحدة في صميمها، وتشجيع المزيد من التعددية القطبية والديمقراطية في العلاقات الدولية. وبسبب حالة كوفيد-19 محلياً، لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين حول طريقة عمل اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع ذلك، نأمل جميعاً أن تواصل جميع الدول الأعضاء إجراء مناقشات شاملة وعميقة وصريحة وعملية بشأن الحالة الدولية وعملية تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف تؤدي إلى قرارات بشأن قضايا هامة ذات اهتمام مشترك في هذا الميدان، وإحراز مزيد من التقدم في مجال تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة.

ونأمل أن ينعقد المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير المقبل دون انقطاع. وبصراحة، لا تزال مرحلة الإعداد النهائية تواجه الكثير من عدم اليقين بسبب جائحة كوفيد-19. لكن هذا المؤتمر سيكون مؤثراً بارزاً، إذ يستأنف عمل الماضي ويحدد عمل المستقبل. وسيكون له أهمية رمزية كبيرة في توطيد النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية

وتدعيمه. والصين، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم الانتشار، ملتزمة بالامتثال الدقيق لالتزاماتها وتعهداتها بموجب المعاهدة. وسنبذل جهودنا الخاصة للإسهام في إنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام 2020، الذي يشمل زيادة تعزيز آلية الحوار والتعاون بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وأنا على استعداد للعمل مع الزملاء الآخرين من الأعضاء الخمسة الدائمين من أجل استئناف مشاوراتنا المؤسسية على الفور. وسيمكننا ذلك من الاستعداد للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسيتيح لنا أيضاً إجراء تبادل للآراء ومناقشات بشأن قضايا مثل الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وبناء الثقة الاستراتيجي، والسياسات والمذاهب النووية، والحد من المخاطر الاستراتيجي. ونأمل أن يتحول ذلك إلى آلية دائمة في المستقبل. وسيكون للأداء المستقر لآلية الأعضاء الخمسة الدائمين أهمية كبيرة بالنسبة للعلاقات بين القوى الكبرى، وعملية تحديد الأسلحة الدولية، والتنفيذ الكامل للالتزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتشارك الصين في محادثات ثنائية مع الأعضاء الخمسة الدائمين الشركاء في قضايا الأمن الاستراتيجي وتحديد الأسلحة. وبسبب الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة، تواجه العلاقات بين البلدين صعوبات وتحديات غير مسبقة. ولقد تصدّينا، ببرودة أعصاب ونهج عقلائي، للأعمال المندفعة والمتهورة التي اتخذتها الولايات المتحدة. ونحن على استعداد دائماً لإقامة علاقة ثنائية تجتنب النزاع والمواجهة وتقوم على الاحترام المتبادل والتعاون القائم على قاعدة "الكل رابح" والمستند إلى التنسيق والتعاون والاستقرار. وفي الأثناء، سندافع بقوة، بوصفنا دولة ذات سيادة، عن مصالحنا فيما يتعلق بالسيادة والأمن والتنمية. ونحن على استعداد للدخول في مشاورات صريحة وفعالة مع الولايات المتحدة. وعلى أساس المساواة والاحترام المتبادل والثقة المتبادلة، نأمل أن نتوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة من أجل استئناف الحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي وتحديد الأسلحة.

وفي الأسبوع المقبل سنشارك، للمرة الأولى بوصفنا دولة طرفاً، في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وسن عقد مناقشات معمّقة مع الدول الأطراف الأخرى بهدف تدعيم آلية المعاهدة، وتعزيز فعالية الصك وعالميته، وتحسين تأزره مع الآليات الدولية الأخرى. وسنشارك أيضاً بجمّة في اجتماعات الخبراء المعنيين باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية المقرر عقدها في أوائل كانون الأول/ديسمبر. ونتطلع إلى أن نناقش مع الدول الأطراف الأخرى كيفية زيادة تدعيم بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي من أجل السلامة البيولوجية في سياق جائحة "كوفيد-19" وكيفية تدعيم نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ولا سيما بمواصلة السعي إلى التفاوض على بروتوكول للتحقق وإبرامه.

وكما قلّ في الجلسة العامة الأولى للمؤتمر في كانون الثاني/يناير، إن الصين ستظل متفائلة وواقعة مهما كانت خطورة الحالة ومهما كان عدد التحديات التي نواجهها. وبموقف مسؤول وبناء، ستأتي الصين بطاقة إيجابية إلى المنتديات المتعددة الأطراف، وسنبذل جهوداً جديدة لدفع عملية تحديد الأسلحة وعدم الانتشار الدولية قدماً بإجراءات عملية. وقد فعلنا ذلك في الماضي وسنستمر فيه في المستقبل. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادة السفير على بيانك وعلى كلماتك الطيبة الموجهة إلى الرئيس. لقد تجاوزنا الساعة 13:00 بيضع دقائق. وأشكر المترجمين الشفويين على بقائهم معنا. وهناك أيضاً ثمانية متكلمين آخرين على القائمة؛ لذلك علينا أن نجتمع من جديد في الساعة 15:00. وهكذا، ستعقد الجلسة العامة في الساعة 15:00، في هذه القاعة وعلى المنصة عن بُعد على السواء. وأرجو من الوفود أن تعود إلى القاعة أو تتصل على المنصة قبل بيضع دقائق من الاجتماع كي يتسنى لنا بدء الجلسة المقبلة في الوقت المحدد. واختتمت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 13:05.